

الإصدار الرابع

فبراير ٢٠٢٢

وزارة المالية

وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية

www.mof.gov.eg



التقرير النصف سنوي
عن الأداء الاقتصادي والمالي
خلال العام ٢٠٢٢/٢٠٢١



وزير المالية

د/ محمد معيط



أولاً: ركائز برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي

ثانياً: المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي

- برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي منذ عام ٢٠١٦
- نتائج المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي

ثالثاً: تأثيرات كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصري

- تقييم مؤسسات الدولية

رابعاً: أهم التوجهات الاقتصادية والمالية بموازنة العام المالي ٢٢/٢١

١. أهم الافتراضات الاقتصادية ومدى التغير عن مشروع الموازنة العامة
٢. سياسات الإنفاق العام بموازنة ٢٢/٢١
٣. الإصلاحات على جانب الإيرادات لتعظيم موارد الدولة بموازنة ٢٢/٢١
٤. أهم المبادرات بالموازنة بموازنة ٢٢/٢١
٥. إجراءات استفاد منها المواطنين بموازنة ٢٢/٢١
٦. الصحة والتعليم بموازنة ٢٢/٢١

خامساً: مدى انعكاس الإجراءات الإصلاحية بموازنة ٢٢/٢١ على الأداء الاقتصادي خلال الفصل الأول من العام

١. أداء القطاع الحقيقي خلال الربع الأول من ٢٢/٢١
٢. أداء المعاملات الخارجية خلال الربع الأول من ٢٢/٢١
٣. أداء القطاع النقدي
٤. القطاع المالي

- أ- أهم الملامح الرئيسية للأداء المالي خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢/٢٠٢١
 - ب- تقييم الأداء المالي للنصف الأول من الموازنة العامة للدولة في ضوء المستهدف للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١
 - ت- التغير في المؤشرات المالية للموازنة؟ وهل سيساعد الأداء المحقق خلال الستة شهور الأولى في تحقيق المستهدفات المالية
- ب- نهاية العام المالي ٢٢/٢١
- هـ. التغيرات بين الموازنة المعتمدة ومشروع الموازنة
 - و. تغيرات دين أجهزة الموازنة العامة عن المعروض في البيان المالي

سادساً: المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي

١. ما هي رؤية الإصلاح الاقتصادي والمالي على المدى المتوسط
٢. مستهدفات العجز الكلي والدين على المدى المتوسط
٣. الاقتصاد العالمي والإقليمي أهم الافتراضات الاقتصادية

سابعاً: المخاطر والالتزامات المحتملة خلال العام المالي ٢٢/٢١

يُعد التقرير النصف سنوي أحد أهم التقارير التي تصدرها وزارة المالية كجزء من دورة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة؛ حيث يعتبر كشف حساب تقدمه وزارة المالية ويتناول تقييم الأداء المالي للإيرادات والإنفاق العام بعد مرور ٦ أشهر من التنفيذ الفعلي للموازنة ليعكس مدى توافق الأداء الفعلي للسياسة المالية للدولة بما يتناسب مع تحقيق المستهدفات المالية بنهاية العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.

نهدف إلى تطبيق المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الإقتصادي والذي يركز على دفع القطاع الخاص لقيادة قاطرة النمو ومواكبة التغيرات العالمية في ظل التحول الجذري الذي يشهده العالم نحو الميكنة الرقمية والجهود العالمية لمواجهة التغيرات المناخية، حيث تعد السياسة المالية من أهم الأدوات التي تستخدمها الدول في السعي نحو تحقيق ذلك التحول من خلال إقرار الحوافز الضريبية وغير الضريبية، ودعومات الموازنة وتحديث البنية التحتية التكنولوجية وتطبيق الثروة الصناعية الرابعة، والذكاء الاصطناعي وتوجيه المخصصات للاستخدام الأمثل للرأس المال البشري، وتحسين مناخ الأعمال للعمل على التحول نحو الاقتصاد الرقمي، ومواكبة التغير المناخي، جنباً إلى جنب مع حرص الحكومة على المضي قدماً نحو تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs) وأنها ستولي اهتماماً خاصاً لتطوير وتنفيذ برامج فعالة في قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية على مدار السنوات القادمة والتركيز على الإصلاحات الهيكلية والتي من شأنها إشراك الشباب والمرأة في فرص التنمية.

سيتم عرضه بالتفصيل من خلال هذا التقرير.

ويلقى التقرير الضوء على وجه الخصوص في القسم الأول والثاني والثالث منه على أهم ركائز برنامج الإصلاح الإقتصادي خلال المرحلة الأولى من تطبيقه في عام ٢٠١٦-٢٠٢٢، وتأثيرات جائحة كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصري، ومدى نجاح التدابير المالية التي إتخذتها وزارة المالية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي وتحسين مؤشرات الأداء المالي وتقييم المؤسسات الدولية للإقتصاد المصري. ثم ينتقل التقرير بعد ذلك في القسم الرابع تماشياً مع التجارب الدولية المعمول بها في إعداد التقارير النصف سنوية - بإلقاء الضوء على أهم التوجهات الاقتصادية والمالية والإجراءات الإصلاحية بموازنة العام المالي ٢٢/٢١ وأهم المبادرات المؤثرة على تحسين مستوى معيشة المواطن المصري وتحسين مناخ الأعمال، وذلك تمهيداً لقياس وتقييم - في القسم الخامس - مدى مساهمة تلك الإصلاحات في تحسين نتائج المؤشرات الاقتصادية والمالية والإجتماعية خلال النصف الأول من عام ٢٢/٢١، بما يساهم في تحديد مدى نجاح تلك النتائج في الوصول إلى المستهدفات بنهاية العام. ثم يلقى التقرير الضوء - في القسم السادس - على أهم الملامح الرئيسية للمرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الإقتصادي المزمع تطبيقه في بداية العام المالي ٢٠٢٢، ورؤية الإصلاح الإقتصادي والمالي على المدى المتوسط، وأحدث تطورات الاقتصاد العالمي، ومدى تأثير ذلك على تغيير الافتراضات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة خلال العام المالي ٢٢/٢١. وأخيراً - في القسم السابع من التقرير يتم إبراز أهم المخاطر المالية التي قد تواجه موازنة العام المالي ٢٢/٢١ ومدى تحوط الموازنة لذلك.

كما يعد تقرير متابعة الأداء النصف سنوي إحدى الأدوات الهامة التي تنتهجها وزارة المالية بهدف زيادة الإفصاح المالي والشفافية والمساءلة المجتمعية وإشراك المواطن وإطلاعه على أحدث توجهات السياسة المالية والضريبية ومشاركته بالنتائج المحققة بهدف مد جسور التواصل المجتمعي مع كل أطراف المجتمع، وذلك من خلال نشر أهم البيانات والمعلومات على الموقع التفاعلي الخاص بالوزارة، وذلك باعتبار المواطن شريك أساسي في وضع الموازنة العامة للدولة ومشاركته جزء لا يتجزأ من خطة إصلاح المالية العامة. وإتاحة هذه المعلومات هدفها تشجيعك على المشاركة في عملية اتخاذ القرار من خلال تسجيل رأيك على الموقع الإلكتروني للموازنة (<http://www.budget.gov.eg>)

أولاً: ركائز برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي



تستمر الحكومة المصرية ووزارة المالية في تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادي والإجتماعي بهدف زيادة معدلات النمو الإقتصادي بشكل إحتوائي ومستدام ليستفيد منه كافة أطراف المجتمع وزيادة معدلات الإستثمار والتشغيل اللائق وتهيئة مناخ الأعمال، والعمل على ضمان إستدامة معدلات الدين العام الداخلي والخارجي وإستمرارية خفض عجز الموازنة العامة للدولة وتحقيق فوائض أولية والعمل على تحقيق الإستقرار في الأسعار والقدر المناسب من الإحتياطي من النقدى الأجنبي.

وتأتى الموازنة العامة للدولة إنعكاساً للتخطيط الإستراتيجي الكلى للدولة المصرية والذي يستنبط من برنامج عمل الحكومة المصرية متوسط الأجل، ورؤية مصر ٢٠٣٠ والاهداف الأمية SDGs طويلة الأجل، حيث تسعى تلك البرامج الإستراتيجية بشكل اساسي لتحقيق التنمية المستدامة بما يستهدف تحسين حياة المواطن المصري ومستوى الخدمات المقدمة له من زيادة معدلات دخول الافراد وتوفير السكن الكريم وتطوير البنية التحتية والمرافق العامة والخاصة والخدمات الطبية وزيادة الإستثمارات فى قطاعات التعليم والصحة، والعمل على زيادة كفاءة نظم إدارة القطاع الحكومى وجذب القطاع الخاص والإستثمارات لتحقيق النمو الإقتصادي المنشود.

ثانياً: المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي

المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي

إصلاحات مالية منها تطبيق ضريبة القيمة المضافة وضبط فاتورة الأجور

تحرير سعر الصرف والتحول الى استهداف التضخم

سياسات تثبيت ناجحة

إصلاح هيكلي في بعض القطاعات (مثل قطاع الطاقة)

التوسع في برامج الحماية الاجتماعية النقدية التي تستهدف الفئات الأولى بالرعاية

إصلاحات تشريعية (مثل قانون الاستثمار الجديد، وقانون تراخيص المنشآت الجديد، وقانون الإفلاس)

بعد إتمام المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي بنجاح، والتي ركزت بشكل أساسي على تحقيق استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي من خلال تطبيق عدد كبير من الإصلاحات المالية والنقدية والاقتصادية الهامة جنباً الى جنب مع بعض الإجراءات الاجتماعية الضرورية لضمان حماية الطبقات الأكثر فقراً في المجتمع، بدأت الحكومة المصرية منذ ٢٠٢٠/٢٠١٩ في الاستثمار بشكل أكبر في العنصر البشري من خلال اقرار موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ كوازنة التنمية البشرية وهو ما أصبح محور تركيز السياسات في السنوات الأربع القادمة وفقاً لتكليفات السيد رئيس الجمهورية.

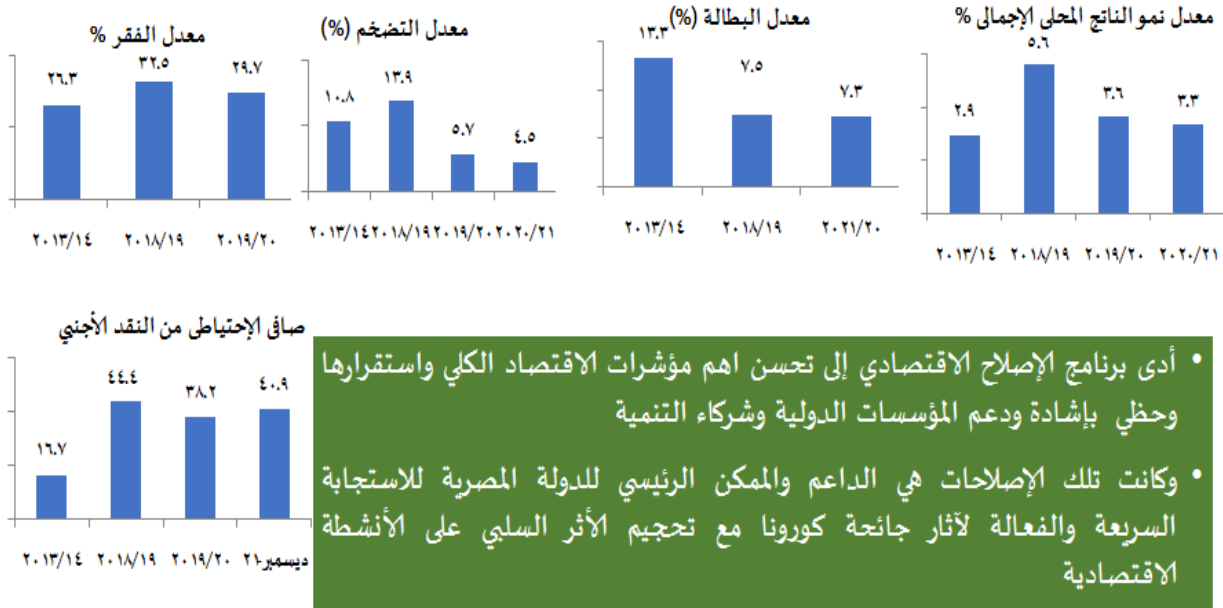
وتأتى المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي في ظل استمرار جائحة كورونا ودعم برنامج الحكومة للإصلاح الهيكلي من خلال التركيز على تطبيق إصلاحات هيكلية واسعة النطاق في عدد كبير من المجالات بهدف دفع القطاع الخاص لقيادة قاطرة النمو الاقتصادي وكذلك لضمان استدامة الآثار الايجابية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في ظل استمرار جائحة كورونا عالمياً والعمل على توزيع ثماره بشكل شامل ومستدام على جميع طبقات المجتمع،

وذلك مع حرص الحكومة على المضي قدماً نحو تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs) وأنها ستولي اهتماماً خاصاً لتطوير وتنفيذ برامج فعالة في قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية على مدار السنوات الأربع القادمة سيتم التركيز على الإصلاحات الهيكلية والتي من شأنها ضمان استمرارية استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي وبما يمكن المؤسسات الحكومية من الاستغلال الأمثل لموارد الدولة وبما يدعم اقتصاد قوى متنوع يقود فيه القطاع الخاص قاطرة النمو ويتم تذليل أي تحديات تعوق استكمال برنامج الإصلاح.

نتائج المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي

١. أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على الأداء الإقتصادي

نتائج المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي – القطاع الحقيقي والنقدي

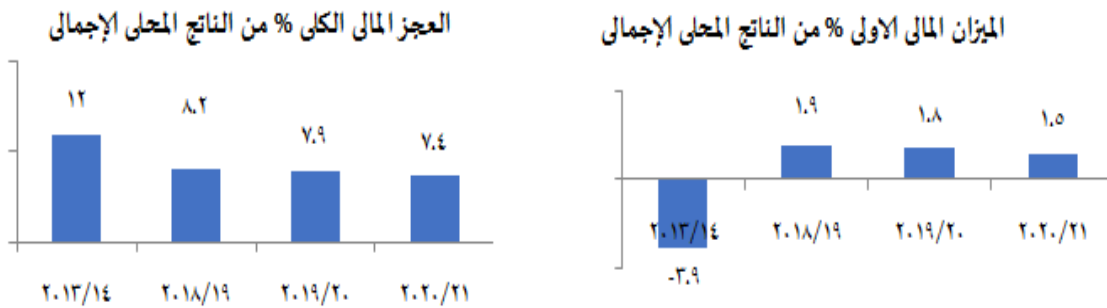


إن أداء الاقتصاد المصري فاق كافة التوقعات وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، حيث سجل معدل نمو بنسبة ٣,٦٪ في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ونحو ٣,٣٪ في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ وهي الدولة الوحيدة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تحقق معدل نمو إيجابي خلال العام الماضي. ويرجع هذا إلى اتخاذ تدابير الاحتواء والتنفيذ الفعال لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم اعتماده في ٢٠١٦ ومكّن البلد من تحسين مؤشرات الاقتصاد قبل الجائحة بمعدل نمو قدره ٥,٦٪، فانخفض العجز المالي وتحسنت المؤشرات المالية وزاد احتياطي النقد الأجنبي بالبنك المركزي الى ٣٨,٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، وإلى نحو ٤٠,٩ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٢١، مما عمل على التخفيف من آثار حدة الأزمة. وقد أشادت العديد من المؤسسات الدولية ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي المطبق ودوره الهام في زيادة قدرة الاقتصاد المصري على الصمود خلال الأزمات، بالإضافة إلى قدرة الحكومة المصرية على التعامل مع التحدي القائم بشكل سريع ومؤثر من خلال حزمة القرارات والسياسات المالية والاقتصادية التي تم اتخاذها في بداية انتشار الجائحة. ففي بداية الأزمة، تم تخصيص حزمة مالية بقيمة ١٠٠ مليار جنيه- وهو ما يشكل ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي- لدعم القطاعات الأكثر تضرراً، قطاعات الصحة والتعليم والصناعة والسياحة والطيران والاستيراد والتصدير، والفئات الأكثر احتياجاً، كما هدفت لتشجيع وتخفيف النمو والطلب المحلي من أجل تخفيف الآثار السلبية للجائحة عن المواطن والشركات العاملة بمصر والمساهمة في خلق فرص عمل وزيادة دخول الأفراد.

٢. أثر برنامج الإصلاح الإقتصادي على الأداء المالي

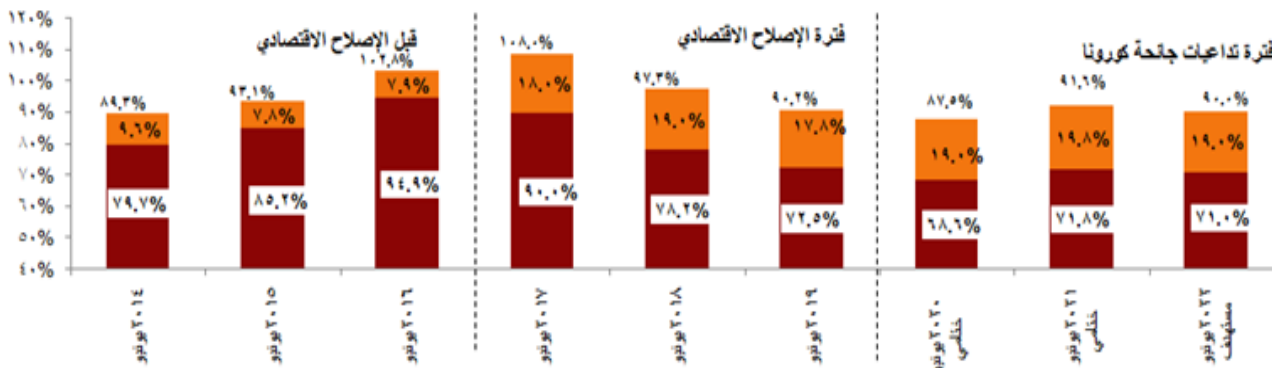
حيث ساعدت إجراءات الإصلاح المالي المطبقة منذ تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادي في عام ٢٠١٦ في تحقيق الإستدامة المالية وخفض معدلات العجز الكلي ليصل إلى نحو ٧,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، مقابل عجز كلي بلغ ١٠,٩٪ في عام ٢٠١٧/٢٠١٦. هذا وقد إستكملت وزارة المالية جهود الإصلاح المالي عقب إندلاع جائحة كورونا من خلال تخصيص الحزم المالية بهدف مساعدة النشاط الإقتصادي والقطاع الصحي على تخطي الجائحة من خلال انتاج سياسات حائية لدعم الفئات المتضررة والتركيز على برامج الحماية الاجتماعية، والعمل على إصلاح المالية العامة من خلال استمرار جهود إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح زيادة الإنتاجية وتحسين الخدمات العامة التي يتلقاها المواطنون. وبالرغم من استمرار تداعيات جائحة كورونا، حققت الموازنة العامة مؤشرات مالية أفضل من المستهدف والمحقق في العام السابق حيث وصل العجز الكلي إلى ٧,٤٪ من الناتج خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقارنة بـ ٧,٩٪ من الناتج في العام السابق، وحققت الموازنة فائض أولى قدره ٩٣,١ مليار جنيه (١,٥٪ من الناتج المحلي) بالرغم من تلبية المتطلبات المتزايدة لكافة احتياجات القطاعات المختلفة خاصة قطاعي الصحة والتعليم

نتائج المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي – القطاع المالي



إجمالي دين أجهزة الموازنة (نسبة إلى الناتج المحلي)

الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة ■ الدين الخارجي الذي تخممه وزارة المالية ■

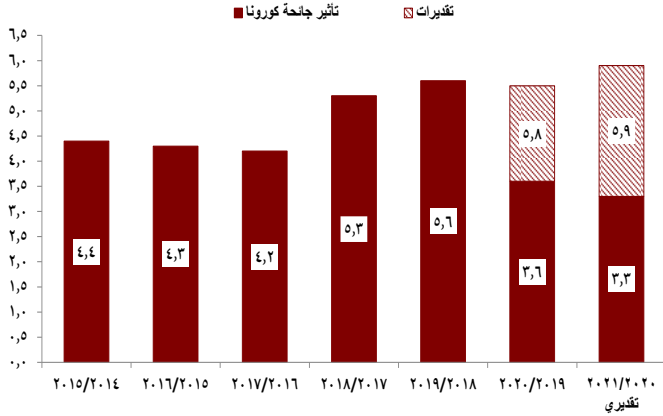


• تعاملت الحكومة بتوازن من خلال تحفيز النشاط الاقتصادي وبالتوازي الحفاظ قدر الإمكان على مسار الضبط المالي من خلال تحقيق فائض أولى والسيطرة على عجز الموازنة

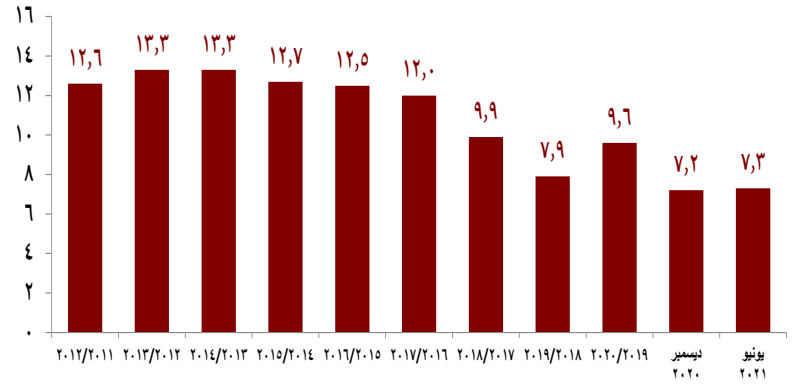
ثالثاً: تأثيرات كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصري

أثبت الاقتصاد المصري قدرًا كبيرًا من المرونة على الرغم من تداعيات وباء كورونا. ولولا الجائحة لكان توسع الاقتصاد بنسبة ٥,٨٪ في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ و ٥,٩٪ في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠. إلا أن الناتج المحلي قد حقق ٣,٦٪ في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ و ٣,٣٪ في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ كما بدأ معدل البطالة في الانخفاض ليقترّب إلى مستوى ما قبل الجائحة.

الخسائر في معدل النمو الحقيقي بسبب الجائحة %



معدل بطالة (% مقارنة بالعام الماضي)



الحزمة المالية لمواجهة كوفيد-١٩:

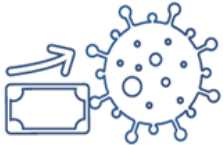
تم دراسة التأثير المحتمل للتحدي على الاقتصاد المصري بهدف الوصول إلى مساحة مالية يمكن للاقتصاد أن يتحملها على المدى القصير، دون الإخلال بتحقيق المستهدفات المالية للموازنة العامة لعامي ٢٠٢٠/٢٠١٩ و ٢٠٢١/٢٠٢٠.

أهم بنود الإيرادات التي تأثرت بكوفيد (انخفاض)



- ضريبة القيمة المضافة على السلع المستوردة
- ضريبة القيمة المضافة على السلع المحلية
- ضريبة القيمة المضافة على المطاعم والفنادق
- ضرائب التجارة الدولية
- ضرائب وأرباح قناة السويس
- الرسوم والدمغات
- إيرادات الموانئ والقنصليات

أهم بنود النفقات التي تأثرت بكوفيد (ارتفاع)

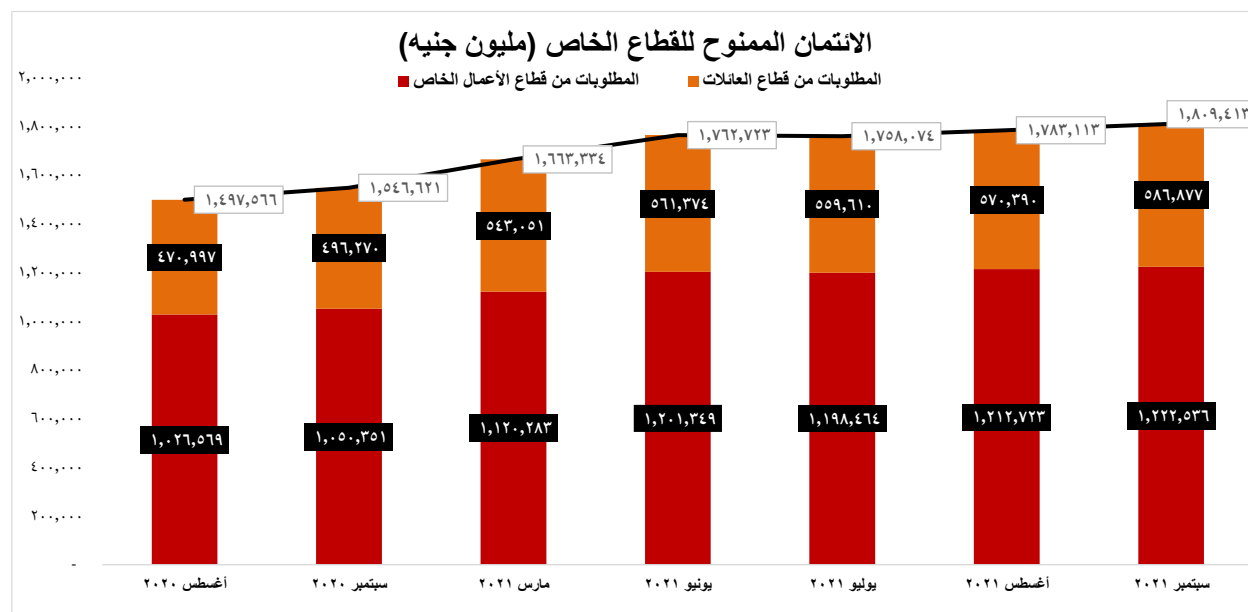


- نفقات علاج مواطنين جمهورية مصر العربية
- نفقات الأدوية
- نفقات التأمين الصحي والأدوية
- نفقات مساندة النشاط الاقتصادي
- نفقات الاستثمارات الحكومية
- نفقات مساندة الصادرات
- نفقات الحماية الاجتماعية

كما تم تصميم حزمة المساعدات المالية من خلال دراسة وحساب الأثر المالي sensitivity analysis بإفترض تعرض المؤشرات المالية لصدّات إثر جائحة كورونا وتم إعداد ٢ سيناريو واحتساب حيز المساحة المالية بقيمة ١٠٠ مليار جنيه خصصتها الدولة للإففاق على تدابير محددة لمواجهة التحدي ومساندة النشاط الإقتصادي والقطاعات المتضررة

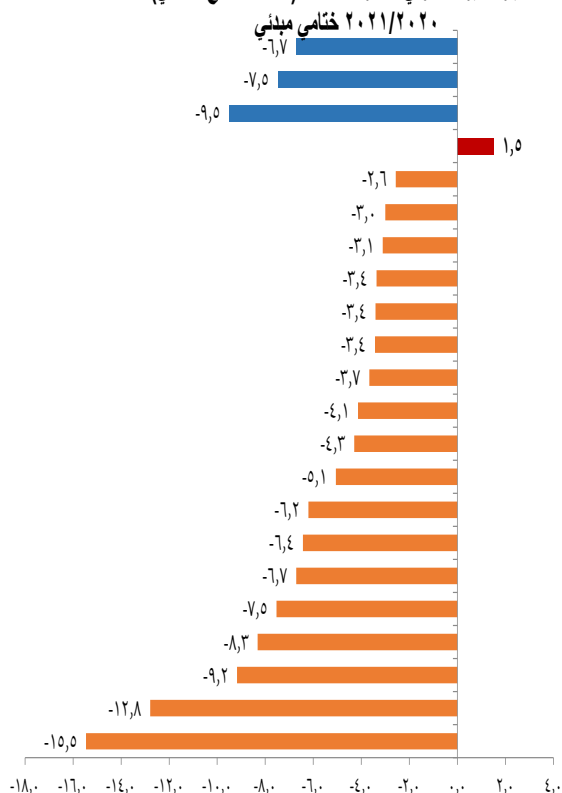
أدت الحزم المالية والنقدية المطبقة خلال أزمة كوفيد-١٩ إلى تحفيز مناخ الأعمال

حيث ازداد الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص من ١٠٥٠ مليون جنيه في سبتمبر ٢٠٢٠ إلى ١٢٢٣ مليون جنيه في سبتمبر ٢٠٢١ وبما يمثل معدل نمو سنوي قدره ١٦,٤٪ مما يعد علامة على تحسن نشاط القطاع الخاص.

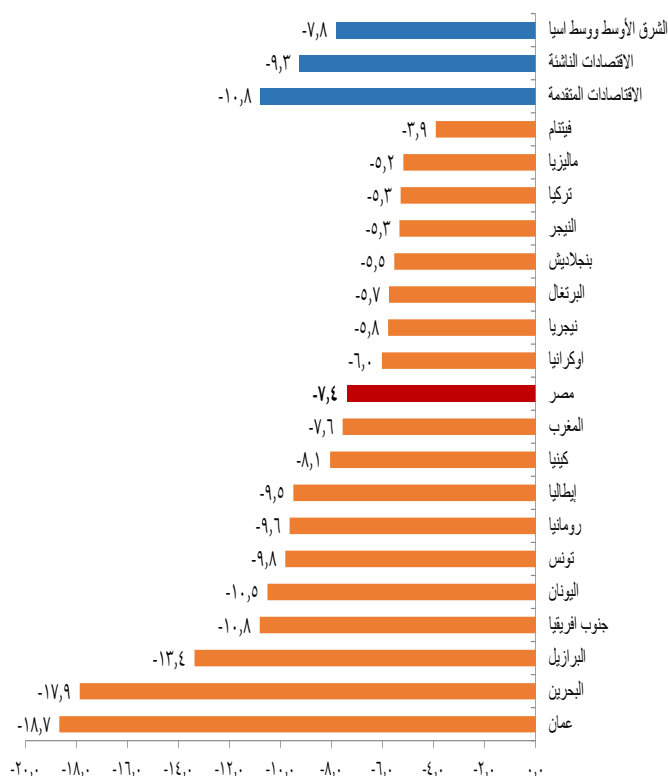


نتائج جيدة جدا خلال أزمة كوفيد-١٩ مقارنة بالدول الأخرى

فائض/ عجز الميزان الأولي للحكومة العامة (% من الناتج المحلي) لسنة

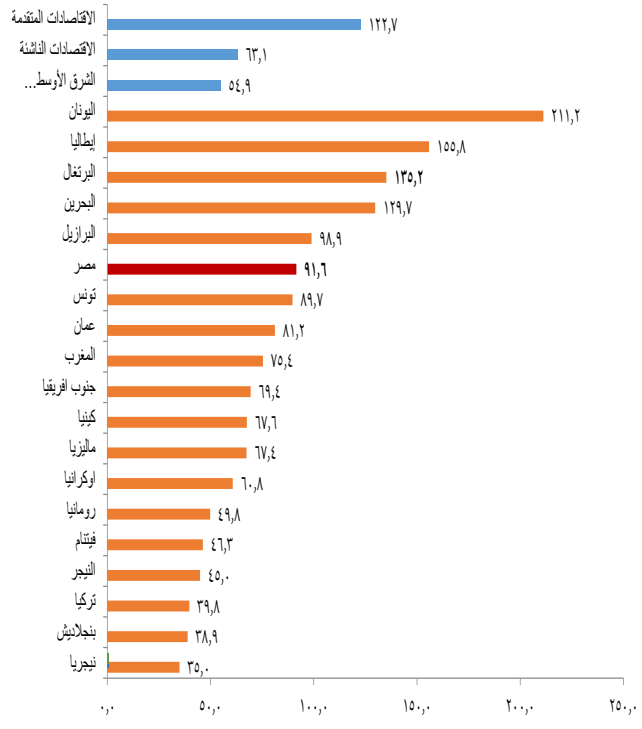
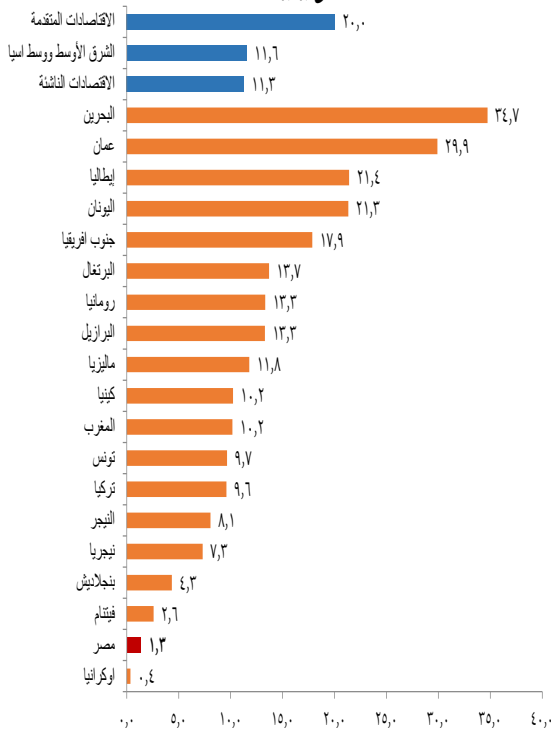


عجز الميزان الكلي (% من الناتج المحلي الإجمالي) لسنة ٢٠٢١/٢٠٢٠



دين الحكومة العامة (% من الناتج المحلي) لسنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ ختامي مبني

التغير في نسبة دين الحكومة العامة (% من الناتج المحلي) للفترة من يونيو ٢٠١٩ حتى يونيو ٢٠٢١



كما أشادت مؤسسات التصنيف الائتماني بالأداء الاقتصادي لجمهورية مصر العربية

الابقاء على درجة التصنيف عند B+ مع نظرة مستقبلية مستقرة: «إن تصنيف مصر واستقرار النظرة المستقبلية لاقتصادها مدعومان بالسجل القوي للإصلاحات المالية والنقدية التي تمت خلال السنوات الماضية ومازالت مستمرة خلال الأونة الأخيرة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل المتبع، وكذلك تعكس التزام الحكومة المصرية باستكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادي مما أدى إلى توافر مرونة مالية ونقدية كافية لتخطي جائحة فيروس كورونا»

FitchRatings

الابقاء على درجة التصنيف عند B٢ مع نظرة مستقبلية مستقرة: «يعكس نظرة المؤسسة الإيجابية لمصادر ونقاط القوة التي استمدتها الاقتصاد المصري من الإصلاحات وأهمها حدوث تحسن ملحوظ في الحوكمة وفعالية السياسات الاقتصادية المتبعة خلال الفترة السابقة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل مما أدى إلى تعزيز القوة الاقتصادية المصرية وجعلها قادرة على مواجهة تواعي جائحة كورونا الاقتصادية»

Moody's

الابقاء على درجة التصنيف عند B مع نظرة مستقبلية مستقرة: «مجهودات الحكومة المصرية الحالية لتحسين بيئة الأعمال من خلال إصدار والعمل بقانون المشتريات العامة والعمل بآلية تخصيص الأراضي الصناعية وترويج ومساندة الصادرات المصرية وغيرها من الجهودات سيؤدي الى تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد المصري وهو ما سيجعله قادر على تخطي الأزمة الحالية»

S&P Global Ratings

رابعاً: أهم التوجهات الاقتصادية والمالية بموازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ هي موازنة مساندة النشاط الاقتصادي وترسيخ مبدأ المواطنة ودعم التنمية البشرية والحماية الاجتماعية

تهدف السياسة المالية والإصلاحية لموازنة هذا العام على الاستمرار في جهود الحفاظ على الاستقرار المالي المتوازن في ظل تداعيات جائحة كورونا وجهود مساندة النشاط الاقتصادي والقطاعات الانتاجية والفئات الأكثر تأثراً بجائحة كورونا دون الاخلال باستدامة مؤشرات الموازنة والدين، وبما يدعم اقتصاد قوى متنوع يقود فيه القطاع الخاص قاطرة النمو، بالإضافة إلى ترسيخ مبدأ المواطنة وتعزيز التنمية البشرية والحماية الاجتماعية والاستثمار بشكل أكبر في العنصر البشري وتحسين الخدمات الأساسية للمواطنين.

١. أهم الافتراضات الاقتصادية ومدى التغير عن مشروع الموازنة العامة

أهم الافتراضات الاقتصادية على المدى المتوسط

٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	البيان
تقديرات محدثة	موازنة	فعلي	فعلي	فعلي	فعلي	فعلي	
٥,٧-٥,٥	٥,٤	٣,٣	٣,٦	٥,٦	٥,٣	٤,٢	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%) ^{١/}
٧-٦,٧	٦,٣	٤,٥	٥,٧	١٣,٩	٢١,٦	٢٣,٣	المكشم (معدل التضخم) (%) ^{١/}
١٣,٧	١٣,٢	١٤,٠	١٤,٨	١٨	١٨,٥	١٨	متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية (%)
٧٥,٠	٦٠	٦١	٥٢,٠	٧٠,٠	٦٤,٠	٥٠,٠	متوسط سعر برميل برنت ^{٢/} (دولار / برميل)
٣٠٠	٢٥٥	١٩٣,٨٦	١٧٨,٢٩	١٧٨,٣	١٨٥,٦	١٨٩,٦	متوسط سعر القمح الأمريكي ^{٣/} (دولار/طن)

١/ في ضوء تقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومستهدفات البنك المركزي المصري وتقديرات الأسعار العالمية.

٢/ تم توقع سعر برميل البرنت مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية للبرنت وتوقع صندوق النقد الدولي لأسعار البترول في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

كما يتم أيضاً الإسترشاد ببنوتقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

٣/ تم توقع سعر القمح الأمريكي مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية المتداولة في البورصة العالمية AHDB. كما يتم أيضاً الإسترشاد ببنوتقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

المصدر: وزارة المالية

النتائج المحلى الإجمالى

تم إفتراض تحقيق معدل نمو للنتائج المحلى الإجمالى بنحو ٥,٤٪ عند إعداد موازنة العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢، وقد تحسنت التقديرات الحالية ليتراوح في حدود ٥,٥٪-٥,٧٪، مدعوماً بالتحسن المحلوظ في نتائج معدل نمو الناتج الحقيقى خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ والذي قد بلغ نحو ٩,٨٪ (في ضوء الأثر الموائى لفترة الأساس مقارنة بالربع الأول من العام السابق) وبما قد ساعد معدل البطالة في الانخفاض ليقترب الى مستوى ما قبل الجائحة محققاً ٧,٣٪ في يونيو ٢٠٢١، مقابل ٩,٦٪ في ٢٠١٩. الأمر الذى يعكس تعافى النشاط الإقتصادى المصرى والذي من المتوقع ان يستمر في التعافى خلال المرحلة المقبلة مدعوماً أيضاً بتنفيذ المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الإقتصادى.

معدل التضخم

من المقدر أن يبلغ متوسط معدل التضخم السنوى لاسعار المستهلكين نحو ٦,٧-٧٪ خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٢، وهو أكبر من تقديرات الموازنة العامة والتي نشر فيها معدل تضخم قدره ٦,٣٪، مما يعكس التحوط نحو الارتفاعات في الأسعار التي شهدتها الأسعار العالمية خلال الفترة الأخيرة نتيجة لارتفاع أسعار الغذاء والوقود، والمواد الوسيطة، واضطرابات العرض العالمى بسبب التغيرات المناخية واستمرار جائحة كورونا التي أثرت بشكل ملحوظ على معدل الإنتاج والإنتاجية العالمية في كافة القطاعات وخاصة سلاسل الإمداد، والنقص في فرص التوظيف وتزايد الطلبات العمالية بزيادة الأجور مما دفع الأسعار العالمية للارتفاع في نهاية الامر. وقد قامت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى المصرى خلال كافة إجتماعها الشهرية خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ بالإبقاء دون تغير على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة، وسعر العمليات الرئيسية، وسعر الخصم لتصل الى ٨,٢٥٪ و ٩,٢٥٪ و ٨,٧٥٪ على الترتيب. حيث إرتأت اللجنة أن أسعار العائد الاساسية لدى البنك المركزى تعد مناسبة في الوقت الحالى، وتتسق مع تحقيق معدل التضخم المستهدف والبالغ ٧ ± (٢٪ نقطة مئوية) في المتوسط .

في حين قام البنك المركزى المصرى خلال العام المالى ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ (عام إندلاع الجائحة) بالتصدي للجائحة من خلال السعي نحو تحفيز النشاط الإقتصادى من خلال خفض اسعار العائد الأساسية بواقع ٤٠٠ نقطة أساس، وإتخاذ العديد من المبادرات بهدف تخفيف العبء عن كاهل القطاع الخاص، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والقطاعات الإقتصادية الأكثر تأثراً بالجائحة مثل المطاعم والفنادق والسياحة والطيران ومن امثلة تلك المبادرات ما يلى:

- تأجيل الإستحقاقات الإئتمانية للعملاء من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- إجراءات للحد من التعاملات النقدية وتيسير استخدام وسائل الدفع الإلكتروني
- إتاحة التمويل اللازم لاستيراد السلع الإستراتيجية ودعم القطاعات والشركات الأكثر تأثراً
- مبادرات دعم قطاع السياحة (مبادرة إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي / مبادرة تمويل رواتب وأجور العاملين بالقطاع السياحي، وتمويل مصروفات الصيانة والتشغيل الأساسية بضمان وزارة المالية/ مبادرة العملاء غير المنتظمين من الأشخاص الاعتبارية العاملة بقطاع السياحة/ مبادرة تأجيل استحقاقات الشركات العاملة في قطاع السياحة/
- مبادرة القطاع الخاص الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع المقاولات
- مبادرة التمويل العقاري لمتوسطي الدخل
- تعديل بعض القواعد المنظمة لنظام تسجيل الإئتمان بالبنك المركزى
- مد فترة إعفاء البنوك من احتساب متطلب زيادة في رأس المال الرقائى لمقابلة مخاطر التركيز الإئتماني لأكثر ٥٠ عميل

وفما يخص أسعار الفائدة

بلغت أحدث تقديرات متوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة والسندات الحكومية نحو ١٣,٧٪ للعام المالي ٢٢/٢١، مقابل معدل أقل قدره ١٣,٢٪ وقت إعداد موازنة ٢٢/٢١، مما يمكن تفسيره في الأساس في ضوء عدة أسباب ومنها التحوط نحو المتغيرات العالمية من تحول عدد من الاقتصادات الكبرى الى تطبيق السياسة النقدية التقيدية للتصدي للارتفاع العالمي في الأسعار. كما يعكس ذلك الارتفاع أيضاً زيادة تكلفة الاقتراض تماشياً مع زيادة الأعباء المالية الناجمة عن الحزم الإصلاحية للتصدي لجائحة كورونا.

أسعار السلع الأساسية

بالنسبة لأسعار السلع الأساسية خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ فقد شهدت تذبذباً كبيراً في الأسواق العالمية نتيجة للجائحة وما تبعها من إجراءات إغلاق لفترات، فنجد أن متوسط سعر برميل البرنت خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ متوقع أن يبلغ حوالي ٧٥ دولار للبرميل أو أكثر مقارنة بـ ٦٠ دولار للبرميل في الموازنة، ومقارنة بحوالي ٥٢ دولار للبرميل خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩.

أما بالنسبة للقمح فقد وصل متوسط سعر طن القمح في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى حوالي ٣٠٠ دولار للطن مقارنة بحوالي ٢٥٥ دولار للطن في الموازنة نتيجة تأثر المعروض من القمح في الأسواق العالمية نتيجة الظروف المناخية وقيام بعض الدول المصدرة بفرض ضرائب على القمح المصدر بالإضافة إلى وضع سقف للكميات المصدرة (Export Quota) وأيضاً نتيجة ارتفاع أسعار الشحن العالمي نتيجة للإضطرابات في سلاسل الإنتاج منذ بدء الجائحة.

٢- سياسات الإنفاق العام بموازنة ٢٢/٢١

تركز موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ على استمرار تنفيذ استراتيجية إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بشكل يضمن الاستخدام الأمثل لها مع استكمال إجراءات الضبط المالي للسيطرة على معدلات عجز الموازنة العامة ومعدلات الدين العام، وضمان استدامة تحقيق فائض أولى وخلق مساحة مالية تسمح بزيادة الإنفاق على التنمية البشرية والاتفاق الاستثماري القادر على المساهمة في تحقيق النمو وخلق فرص عمل حقيقية،

وذلك من خلال التركيز على تمويل برامج إصلاح منظومة التعليم وبرامج تحسين الخدمات الصحية وزيادة مخصصات التدريب وتأهيل الشباب لسوق العمل، و دعم وإتاحة فرص التنمية للجميع ومساندة المشروعات الإنتاجية، وخاصة المتوسطة منها والصغيرة لزيادة دخول الأفراد والشباب والمرأة وزيادة فرص العمل الحقيقية

أولويات سياسات الإصلاح على جانب الإنفاق العام بموازنة ٢٢/٢١

١. الإستمرار في دعم ومساندة القطاعات الإنتاجية والفئات الأكثر تأثراً بجائحة كورونا مع الحفاظ على الإستقرار المالي المتوازن دون الإخلال بإستدامة مؤشرات الموازنة والدين.
٢. تحسين الإنفاق الموجه لصالح دعم النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة للشباب وزيادة دخول المواطنين ومحاربة الفقر.
٣. زيادة المخصصات المتعلقة بتنمية الصادرات والاقتصاد الأخضر والقطاعات كثيفة التشغيل.
٤. الإستمرار في توجيه موارد إضافية لتمويل خطة تطوير البنية التحتية كالطرق وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي اللازمة لزيادة تنافسية الاقتصاد وتحسين الخدمات والمرافق العامة بكافة مناطق الجمهورية والتأكد من استفادة أوسع شريحة من المجتمع من تحسن الخدمات وجودة المرافق.
٥. زيادة المخصصات المتعلقة بالخدمات الأساسية ومنها توصيل الغاز الطبيعي للمنازل ومخصصات المياه والإنارة وكذلك دعم نقل الركاب.
٦. ترفيق الأراضي والمناطق الصناعية وتشجيع أنشطة الصناعة والتصدير وغيرها من الأنشطة الإنتاجية.
٧. استمرار جهود التحول التدريجي والمخطط من الدعم العيني المرتبط مباشرة بسلعة أو خدمة والذي يتسم بعدم الفاعلية وتسرب وإهدار لتلك الأموال إلى الدعم النقدي المباشر الموجه للفئات الأولى بالرعاية.

٣- الإصلاحات على جانب الإيرادات لتعظيم موارد الدولة بموازنة ٢٢/٢١

تحرص الحكومة على تعزيز ارتباط الإيرادات العامة للدولة بالنشاط الاقتصادي مع مراعاة استقرار السياسة الضريبية وتنفيذ الإجراءات الإصلاحية المستدامة التي تساعد في تحقيق ذلك ومنها تنمية وتنويع مصادر إيرادات الدولة تأكيداً على أن السياسة المالية غير قائمة على فرض أعباء جديدة على المواطنين، ولكن قائمة في الأساس على اتخاذ إجراءات لتعزيز العدالة، وتنويع مصادر الإيرادات غير الضريبية.

أولويات سياسات الإصلاح على جانب الإيرادات العامة بموازنة ٢٢/٢١

١. تحسين الإدارة الضريبية وذلك من خلال توحيد الإجراءات لجميع المصالح الضريبية، وإنشاء مكاتب تحصيل ضريبي متخصصة للتعامل مع كبار وصغار الممولين كل على حدة، وتطبيق الميكنة في عمليات الدفع والتحصيل، وكذلك العمل على تطبيق نظام ضريبي مبسط للشركات المتناهية الصغر والصغيرة وإستكمال مشروع ميكنة التحصيل الضريبي والذي من شأنه زيادة نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي.

٢. تعظيم العائد على أصول الدولة من خلال تبني سياسات اقتصادية سليمة أهمها التسعير السليم لتغطية تكلفة إتاحة السلع والخدمات، والمضي بقوة في برامج إعادة هيكلة الأصول المالية للدولة والتعامل مع التشابكات المالية بين جهات الدولة، والتوسع في برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص في المجالات الاستثمارية وإدارة أصول الدولة.

٣. التركيز على إصلاح الهياكل المالية لرفع كفاءة وأداء الهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام بما يضمن تحقيق عائدات مناسبة عن الخدمات التي تقدمها هذه الهيئات والشركات في القطاعات المختلفة.

٤- إجراءات إستفاد منها المواطن بموازنة ٢٢/٢١

- تخصيص ٣٧ مليار جنيه لزيادة أجور وتعويضات الموظفين لضمان زيادة حقيقية في دخول موظفي الحكومة. مع توفير زيادة لائحة لموظفي الدرجة المتوسطة، وكذلك العاملين في قطاعي الصحة والتعليم.
- زيادة المعاشات بنسبة ١٣٪ يستفيد منها أكثر من ١٠ ملايين متقاعد سيشهدون زيادة حقيقية في دخلهم، كما سيتم تخصيص وسداد ١٨٠ مليار جنيه من قبل الخزانة لصالح صندوق المعاشات (القسط السنوي).
- ١٩ مليار جنيه لتمويل برنامج تكافل وكرامة، مما يتيح تقديم دعم تقدي شهري لأكثر من ٣,٦ مليون أسرة من ذوي الدخل المحدود.
- تخصيص ٨٠ مليار جنيه للبدء في تمويل العام الأول من المشروع القومي لتنمية القرى والريف المصري (مبادرة حياة كريمة).

٥- أهم المبادرات التي تتضمنها موازنة ٢٢/٢١

مبادرة حياة كريمة



- من المستهدف أن تصل إجمالي القرى إلى نحو ٤٥٨٤ قرية بعدد ٢٠ محافظة بتكلفة إجمالية أكثر من ٧٠٠ مليار جنيه ليستفيد من المبادرة نحو ٥٨ مليون مواطن.

- تعد مبادرة حياة كريمة أحد أهم وأبرز المبادرات الرئاسية لتوحيد كافة جهود الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف التصدي للفقر المتعدد الأبعاد وتوفير حياة كريمة بها تنمية مستدامة للفئة الأكثر احتياجا في محافظات مصر ولسد الفجوات التنموية بين المراكز والقرى وتوابعهم والاستثمار في تنمية الانسان وتعزيز قيمة الشخصية المصرية.
- وقد نشأت الفكرة عندما شارك الشباب المتطوع بعرض رؤيتهم وأفكارهم في المؤتمر الأول لمبادرة "حياة كريمة"، والذي عقد على هامش المؤتمر الوطني السابع للشباب في ٣٠ يوليو ٢٠١٩، وعلى إثره تم انشاء مؤسسة حياة كريمة بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٩ من شباب متطوع يقدم نموذج فريد يحتذى به في العمل التطوعي.
- أكثر من ٢٠ وزارة وهيئة و٢٣ منظمة مجتمع مدني لتنفيذ هذا المشروع الأهم على الإطلاق وبسواعد الشباب المصري المتطوع للعمل الخيري والتنموي من خلال مؤسسة حياة كريمة ليكونوا نبراسا يحتذى به في مجال العمل التطوعي.

أهم محاور عمل مبادرة حياة كريمة

- سكن كريم رفع كفاءة منازل، بناء أسقف، وبناء مجمعات سكنية في القرى الأكثر احتياجا، ومد وصلات مياه وصرف صحي وغاز وكهرباء داخل المنازل.
- بنية تحتية مشروعات متناهية الصغر وتفعيل دور التعاونيات الإنتاجية في القرى.
- خدمات طبية بناء مستشفيات ووحدات صحية وتجهيزها من معدات وتشغيلها بالكوادر طبية. إطلاق قوافل طبية وتقديم من خلالها خدمات صحية من أجهزة تعويضية (سماعات ونظارات وكراسي متحركة وعكازات.. إلخ).
- خدمات تعليمية بناء ورفع كفاءة المدارس والحضانات وتجهيزها وتوفير الكوادر التعليمية، انشاء فصول محو الأمية.
- تمكين اقتصادي تدريب وتشغيل من خلال مشروعات متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر وإنشاء مجمعات صناعية وحرفية وتوفير فرص عمل.
- تدخلات اجتماعية وتنمية تشمل بناء وتأهيل الإنسان وتستهدف الأسرة والطفل والمرأة وذوي الهمم وكبار السن ومبادرات توعية، توفير سلات غذائية وتوزيعها مدعمة.
- زواج اليتيمات بما يشمل تجهيز منازل الزوجية وعقد أفراح جماعية
- تنمية الطفولة بإنشاء حضانات منزلية لترشيد وقت الأمهات في الدور الإنتاجي وكسوة أطفال.
- تدخلات بيئية: كجمع مخلفات القمامة مع بحث سبل تدويرها.. إلخ.

المرحلة الأولى من المبادرة:

تشمل القرى ذات نسب الفقر من ٧٠ % فيما أكثر: القرى الأكثر إحتياجاً وتحتاج إلى تدخلات عاجلة.
- عدد ٣٧٥ قرية (يناير ٢٠١٩) بأحاء جمهورية مصر العربية

المرحلة الثانية من المبادرة:

القرى ذات نسب الفقر من ٥٠٪ إلى ٧٠ %: القرى الفقيرة التي تحتاج لتدخل ولكنها أقل صعوبة من المجموعة الأولى .
- عدد ١٥٠٠ قرية (يناير ٢٠٢١) بأحاء جمهورية مصر العربية

المرحلة الثالثة من المبادرة:

تشمل القرى ذات نسب الفقر أقل من ٥٠٪ : تحديات أقل لتجاوز الفقر.

منظومة التأمين الصحي الشامل

في ضوء ما تضمنته الاستراتيجية القومية للتنمية المستدامة، تم صدور القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن التأمين الصحي الشامل، وهو نظام الزامي يقوم على التكافل الاجتماعي وتغطي مظلته جميع المواطنين بجمهورية مصر العربية كما يقوم في أساس فصل التمويل عن تقديم الخدمة.

المؤمن عليهم من فئات الغير قادرين بمن فيهم المعطلون عن العمل وغير القادرين وغير المستحقين او المستنفذين لمدة استحقاق تعويض البطالة وكذلك كل فرد من افراد الاسرة المعالين.

بقية المبادرات الأخرى التي تتضمنها موازنة ٢٢/٢١

• ٢٨ مليار جنيه للمصدرين خلال الفترة مارس ٢٠٢٠ حتى يونيو ٢٠٢١ بالإضافة الى ٨ مليار جنيه بالموازنة الجديدة لصندوق دعم الصادرات.
• ٥٠٠ مليون جنيه لإطلاق برنامج دعم جديد لمصدري السيارات والمركبات العاملين في مصر.
• تخصيص ٣٥٨ مليار جنيه لتمويل استثمارات قطاع الموازنة للإسراع في تنفيذ المشروعات القومية المستهدفة وتحسين البنية التحتية وتنشيط الأنشطة الاقتصادية.
• تخصيص ٢,١ مليار جنيه لتمويل العام الأول من المشروع القومي لاستبدال ٧٠ ألف سيارة قديمة تعمل بالديزل والبنزين بمركبات جديدة تعمل بالغاز الطبيعي.
• كما تقدم وزارة المالية حوافز خضراء سخية لأصحاب السيارات تتراوح بين ١٠٪ للمركبات الخاصة و ٢٠٪ لسيارات الأجرة و ٢٥٪ للميكروباص، بالإضافة إلى السماح لمالكي السيارات بالدفع مع البنوك على مدى ٧-١٠ سنوات بمعدل ٣٪ ثابت. ويمكن للمستفيدين تحقيق وفورات تبلغ حوالي ٥٠٪ من تكلفة السيارة خلال فترة الدفع.

٢- قطاعي التعليم والصحة بموازنة ٢٢/٢١

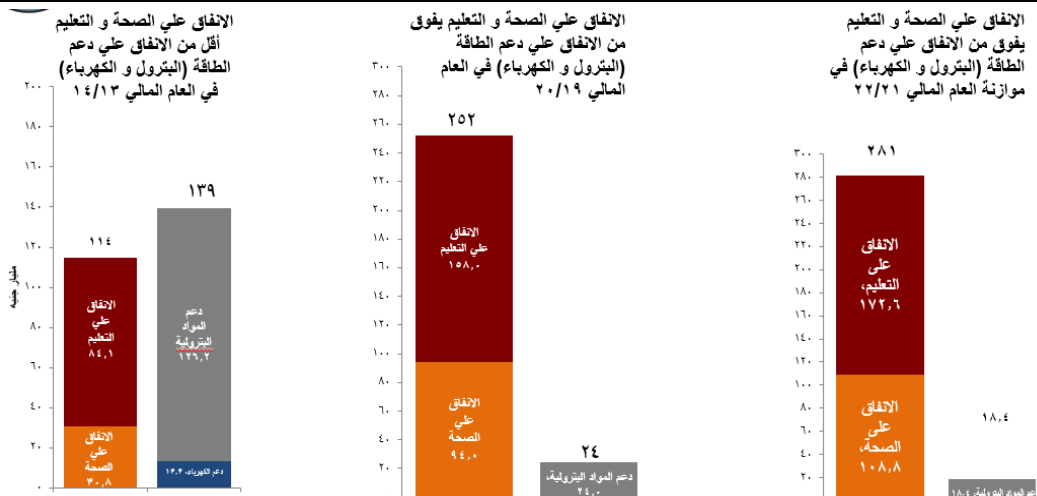
قطاع التعليم بموازنة ٢٢/٢١

- زيادة مخصصات التعليم قبل الجامعي ب ١٤,٦ مليار جنيه لتصل إلى ٢٥٦ مليار جنيه، متضمنة:
- وزيادة مخصصات التعليم العالي والجامعي بنحو ١٠ مليار جنيه لتصل إلى ١٣٢ مليار جنيه،
- زيادة مخصصات البحث العلمي بنحو ٤ مليار جنيه لتصل إلى ٦٤ مليار جنيه.
- مبلغ ٢,٥ مليار جنيه خاص بزيادة حافز تطوير المعلمين بالتعليم العام والأزهر (للمراحل السنية من رياض الأطفال إلى الصف الرابع الابتدائي)، بصافي استفادة للمعلم تصل إلى نحو ٥٥٠ جنيه شهرياً.
- زيادة بدل المعلم وحافز الأداء ومكافأة امتحانات النقل بتكلفة قدرها ٥,٦ مليار جنيه سنوياً.

قطاع الصحة بموازنة ٢٢/٢١

- زيادة مخصصات الصحة بنحو ١٧,١ مليار جنيه عن العام الحالي لتصل إلى ٢٧٥,٦ مليار جنيه، تتضمن على سبيل المثال لا الحصر:
- زيادة مخصصات التأمين الصحي والأدوية وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة لتصل إلى ١٠,٧ مليار جنيه.
- دعم التأمين الصحي الشامل لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه، وتخصيص مبلغ ٥ مليار و٣٨٧ مليون جنيه للهيئة العامة للرعاية الصحية.
- الاستمرار في دعم ومساندة المبادرات في مجال الصحة مثل مبادرة ١٠٠ مليون صحة للقضاء على فيروس سي، ومبادرة القضاء على قوائم الانتظار ورفع كفاءة المستشفيات وتوفير الأدوية والأمصال وألبان الأطفال والمستلزمات والأجهزة الطبية، وأيضاً إطلاق المبادرة الرئاسية لدعم وزيادة عدد أسرة العناية المركزة وأيضاً زيادة حضانات الأطفال.
- إثابة الأطباء الطبية ومعاونتهم وتمريض العاملين بالمبادرات المختلفة بقطاع الصحة خاصة العاملين بمواجهة فيروس كورونا والمبادرات الأخرى تحت مظلة (١٠٠ مليون صحة) بتكلفة تقدر بنحو ١ مليار جنيه.
- إثابة الأطباء المكلفين بقطاع الصحة بتكلفة قدرها نحو ٠,٥ مليار جنيه.

أدت الإصلاحات على مدار السنوات الماضية إلى أنماط إنفاق أكثر إنصافاً حيث إن إنفاق الموازنة على الصحة والتعليم يصل إلى ١٥ أضعاف الإنفاق على دعم الطاقة



خامساً: مدى انعكاس الإجراءات الإصلاحية بموازنة ٢٢/٢١ على الأداء الاقتصادي خلال الفصل الأول من العام

١. أداء القطاع الحقيقي خلال الربع الأول من ٢٢/٢١



أدت جهود الإصلاح الإقتصادي والحزم المالية والنقدية التي نفذتها الحكومة المصرية للتصدي لجائحة كوفيد-١٩ فضلاً عن بدء التعافي الذي شهده الإقتصاد العالمي إلى تحفيز معدل النمو الإقتصادي المصري ليرتفع بشكل ملحوظ محققاً نحو ٩,٨٪ خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ -وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية- وكانت أكثر القطاعات الدافعة لذلك الارتفاع؛

١- النمو الملحوظ في قطاعات المطاعم والفنادق بنحو ١٨٢٪،

٢- وقطاع الصناعات التحويلية بنحو ١٥,٢٪،

٣- وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنحو ١٦,٣٪،

٤- وقطاع التشييد والبناء بنحو ١٠,٥٪. حيث من المتوقع أن يتراوح معدل النمو الاقتصادي حول ٥,٤٪-٥,٧٪ بنهاية العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.

كما أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط ارتفاع النمو الإقتصادي خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ محققاً معدل نمو قدره ٣,٣٪ مقارنة بمتوسط قدره ٢,٣٪ في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤. والجدير بالذكر أن ركائز النمو الآن أصبحت أكثر تنوعاً واستدامة خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، ويعود ذلك أساساً إلى الأداء الإيجابي للإستهلاك والإستثمارات. أما على الجانب القطاعي، فاعتمد النمو المحقق في الأساس علي تزايد مساهمة نمو قطاع الخدمات الإجتماعية (خاصة الأنشطة العقارية والحكومة العامة والتعليم والصحة)، وتنامي قطاع تجارة الجملة والتجزئة والإتصالات والنقل والتخزين، وتنامي قطاع الزراعة، وتنامي قطاع التشييد والبناء، والغاز الطبيعي كأهم المحركات للنمو.

٢. أداء المعاملات الخارجية خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠

على الرغم من جائحة كوفيد-١٩ مصر تحقق ١,٩ مليار دولار فائض في ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل عجز ٨,٦ مليار دولار العام السابق

استطاع الاقتصاد المصري بفضل الإصلاحات الاقتصادية المطبقة امتصاص الصدمة التي تسببت فيها جائحة كورونا، وهو ما ظهر في معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ وفقاً للبيانات الواردة من البنك المركزي المصري؛ حيث شهد ميزان المدفوعات الكلي فائضاً بلغ نحو ١,٩ مليار دولار خلال عام الدراسة، مقارنة بعجز بلغ ٨,٦ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩. وذلك في ضوء زيادة الفائض الذي حققه ميزان الحساب المالي والرأس مالي إلى ٢٣,٤ مليار دولار مقارنة، بـ ٥,٤ مليار دولار خلال العام المالي السابق وذلك نتيجة التحسن الملحوظ في الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في مصر مما يعكس ثقة المستثمرين في قوة الاقتصاد المصري رغم تأثيرات جائحة كورونا ومدعوماً بسياسات التيسير العالمية. ويمكن تفسير التطورات في أداء ميزان المدفوعات كما يلي:

- شهد ميزان المعاملات الجارية ارتفاعاً في مستوى العجز بنحو ٧,٣ مليار دولار ليصل الى نحو ١٨,٤ مليار دولار (مقابل عجز قدره ١١,٢ مليار دولار خلال العام المالي السابق) وذلك في ضوء:

○ تراجع فائض الميزان الخدمي بمعدل ٤٢,٩٪ ليقصر على نحو ٥,١ مليار دولار (مقابل ٩ مليار دولار خلال العام المالي السابق) وذلك نتيجة تراجع الإيرادات السياحية وانخفاض متحصلات النقل خاصة من شركات الطيران تأثراً بجائحة كورونا.

○ إرتفاع عجز ميزان دخل الإستثمار والذي يمثل الفرق بين العوائد المحصلة والمدفوعة من وإلى العالم الخارجي بمعدل ٩,٢٪ ليسجل -١٢,٤ مليار دولار (مقابل -١١,٤ مليار دولار خلال العام المالي السابق).

○ إرتفاع عجز الميزان التجاري غير البترولي بـ ١٦,٧٪

ليسجل ٤٢,١ مليار دولار (مقابل عجز بلغ نحو ٣٦ مليار دولار خلال العام المالي السابق). نتيجة لزيادة الواردات من السلع الوسيطة والمواد الخام، والسلع الإستثمارية بما يعكس تعافى حركة النشاط الإقتصادي .



○ بينما حد من ذلك تحسن عجز الميزان التجاري البترولي ليسجل ٦,٧ مليون دولار مليون دولار (مقابل عجز أكبر بلغ نحو ٤٢١ مليون دولار خلال العام المالي السابق). في الاساس نتيجة لإرتفاع الصادرات البترولية بشكل فاق الواردات البترولية.

○ إرتفعت الصادرات غير البترولية من ٢٥ مليار دولار في العام الميلاى ٢٠٢٠ إلى ٣٢,١ مليار دولار في العام الميلاى ٢٠٢١ كما وصلت الصادرات البترولية خلال عام ٢٠٢١ نحو ١٠,٦ مليار دولار.

○ ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل ١٣,٢٪ لتسجل ٣١,٤ مليار دولار (مقابل ٢٧,٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق).

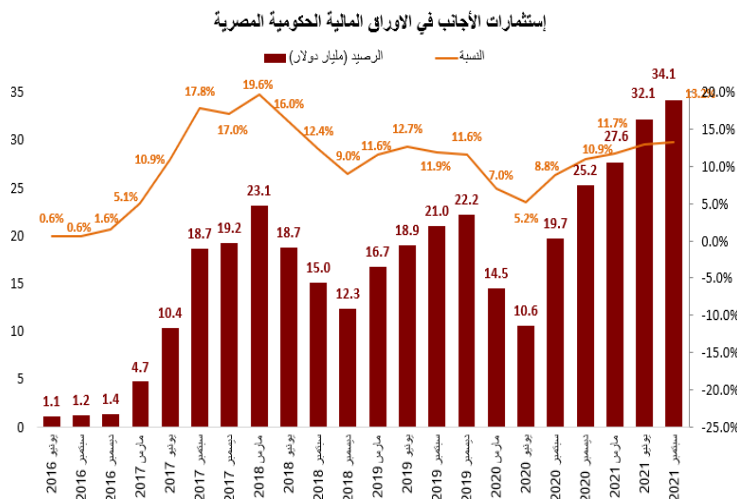
زيادة فائض ميزان الحساب المالي والرأس مالي إلى ٢٣,٤ مليار دولار بفضل التحسن الملحوظ فى الاستثمارات بمحفظة الاوراق المالي والتي بلغت ١٨,٧ مليار دولار خلال عام ٢٠٢١ / ٢٠
مما يعكس ثقة المستثمرين فى الاقتصاد المصري رغم تأثيرات الجائحة

حقق ميزان الحساب الرأسمالي والمالي صافي تدفقات للداخل بلغت ٢٣,٤ مليار دولار (مقابل نحو ٥,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق)، بزيادة بنحو ١٨ مليار

دولار خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، مقابل العام المالي السابق. حيث سجلت الاستثمارات بمحفظة الاوراق المالية فى مصر صافي تدخل للداخل بلغ نحو ١٨,٧ مليار دولار (مقابل صافي تدفقات للخارج بنحو ٧,٣ مليار دولار خلال العام المالي السابق)، وانخفض صافي تدفق الاستثمار

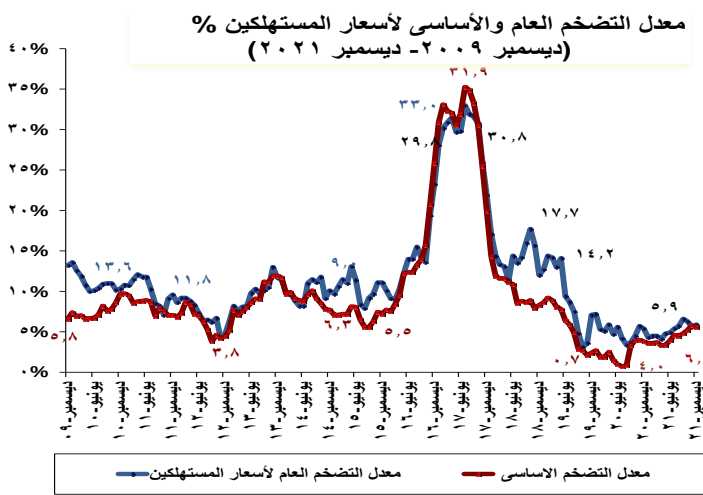
الأجنبي المباشر فى مصر ليسجل نحو ٥,٢ مليار دولار. وقد إرتفع صافي التدفقات بغرض الإستثمار فى القطاعات غير البترولية الى ٧٠,٢ مليون دولار، ومنها زيادة صافي التدفقات الواردة بغرض تأسيس شركات جديدة بمعدل ٢٤,٧٪ لتسجل ٧٧,٨ مليون دولار خلال فترة الدراسة.

على نحو آخر، إرتفعت استثمارات الأجانب فى أذون الخزانة بشكل ملحوظ خلال الفترة يونيو ٢٠٢٠ حتى نوفمبر ٢٠٢٠ (فترة الجائحة) ومازالت فى ارتفاع لتحقق ٣٤,١ مليار دولار فى سبتمبر ٢٠٢١، الأمر الذي يرجع فى الأساس إلى تزايد ثقة المستثمرين فى الاقتصاد المصري خاصة فى ظل الإرشادات الدولية بمجهود الإصلاح الاقتصادي والإجراءات الاستباقية التي اتخذتها الحكومة المصرية لإدارة أزمة جائحة كورونا، فضلاً عن جاذبية سعر الفائدة مقارنة بدول المقارنة.



٣. أداء القطاع النقدي والتضخم خلال النصف الأول من عام ٢٢/٢١

تشير أحدث البيانات وفقاً للبنك المركزي المصري باستمرار تزايد معدلات نمو السيولة المحلية إنعكاساً لسياسات تحفيز النشاط الإقتصادي محققاً نحو ١٧,٥٪ خلال الخمسة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ وذلك في الأساس في ضوء الارتفاع الملحوظ في النمو لسنوي لأشبه النقود بنحو ١٧,٦٪. كما نجحت السياسة النقدية في الحفاظ على معدلات آمنة من احتياطي النقد الأجنبي محققة نحو ٤٠,٩ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٢١، مقابل ١٣,٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣.



وفيما يخص معدل التغير لأسعار المستهلكين، فقد ارتفع معدل التضخم العام السنوي بنحو ٥,٩% خلال شهر ديسمبر ٢٠٢١، في حين ارتفع بنحو ٥,٤% خلال نفس الشهر من العام السابق، كما ارتفع المتوسط خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى ٥,٩%، مقابل نحو ٤,٥% خلال النصف الأول من العام المالي السابق الأمر الذي يمكن تفسيره في ضوء العوامل التالية:

- على جانب الطلب، أدى بدء تعافي نشاط الإقتصادي العالمي عقب جائحة كورونا إلى تزايد الطلب العالمي على السلع، خاصة الغذائية والمواد البترولية، والسلع الوسيطة مما دفع أسعار السلع الغذائية على وجه الخصوص إلى الارتفاع خاصة مع ارتفاع أسعار الأسمدة وتكلفة النقل ومتأثراً أيضاً بارتفاعات أسعار الوقود.
- على جانب العرض، أدى التغير المناخي الذي تشهده العديد من البلدان إلى تأثر سلاسل الإنتاج، فضلاً عن تزايد الحركات العالمية الراجبة في زيادة الأجور مدعومة بنقص العمالة في العديد من القطاعات الاقتصادية مما أدى بدوره إلى انخفاض العرض العالمي ومؤدياً إلى وجود فجوة بين العرض العالمي والطلب العالمي، الأمر الذي دفع الأسعار العالمية لعدد من السلع الإستراتيجية إلى الارتفاع، حيث ساهمت تلك الأمور في ارتفاع معدلات التضخم المحلية متأثراً بارتفاعات الأسعار التي يشهدها الإقتصاد العالمي. حيث تشير أحدث البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى ارتفاع معدل التضخم السنوي لمجموعة الطعام والشراب (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) إلى نحو ٨,٤% خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل -٠,٤٢% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، مما دفع الارتفاعات المحققة في معدل التضخم العام خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.

٤. القطاع المالي

أ. أهم الملامح الرئيسية للأداء المالي خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢/٢٠٢١

قامت الحكومة المصرية على مدار الخمس سنوات السابقة بالعديد من الإجراءات الإصلاحية بهدف وضع الاقتصاد المصرى على مساره الصحيح ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما عملت وزارة المالية على استمرار تحقيق مستهدفات الضبط المالي واستدامة مؤشرات المالية العامة وترشيد الاستهلاك وتوفير مصادر للتمويل دون إخلال بالحدود الآمنة للدين العام. بالإضافة إلى دعم شبكة الحماية مع توفير رعاية صحية جيدة للمواطنين وزيادة المخصصات المالية لرفع كفاءة البنية التحتية وبرامج التنمية البشرية والتعليم والصحة مما يزيد من إنتاجية المواطن المصرى ويساعد على تحسين جودة حياته اليومية.

ملخص الأداء المالي خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ (مليار جنيه)

البيان	يوليو- ديسمبر ٢٠١٩/٢٠١٨	يوليو- ديسمبر ٢٠٢٠/٢٠١٩	يوليو- ديسمبر ٢٠٢١/٢٠٢٠	يوليو- ديسمبر ٢٠٢٢/٢٠٢١	معدل النمو (%)
إجمالي الإيرادات	٣٨٨,٣	٣٩٠,٥	٤٥٢,٩	٤٩٩,٦	١٠,٣%
معدل النمو	٢٨,٤%	٠,٦%	١٦,٠%	١٠,٣%	
نسبة إلى الناتج المحلي	٧,٣%	٦,٧%	٧,١%	٧,٠%	
إيرادات ضريبية	٣٠٣,٩	٣٠٤,٢	٣٣٤,٣	٣٨٦,٩	١٥,٧%
إجمالي المصروفات	٥٧٤,٣	٦٢١,٦	٦٨١,٢	٧٨٥,٨	١٥,٤%
معدل النمو	١٧,٧%	٨,٢%	٩,٦%	١٥,٤%	
نسبة إلى الناتج المحلي	١٠,٨%	١٠,٧%	١٠,٦%	١١,٠%	
العجز التقدي	١٨٦,٠	٢٣١,١	٢٢٨,٣	٢٨٦,١	
صافي حيازة الأصول المالية	٠,٧	٥,٢	٣,٥	-١,٠	
العجز الكلى	١٨٦,٧	٢٣٦,٣	٢٣١,٧	٢٨٥,١	
نسبة إلى الناتج المحلي	٣,٥%	٤,١%	٣,٦%	٤,٠%	
الفائض الأولي	٢٠,٨	٣٠,٩	١٤,٠	٣,٢	
نسبة إلى الناتج المحلي	٠,٤%	٠,٥%	٠,٢%	٠,٠٥%	



حققت الموازنة فائض أولى قدره

٣.٢ مليار جنيه

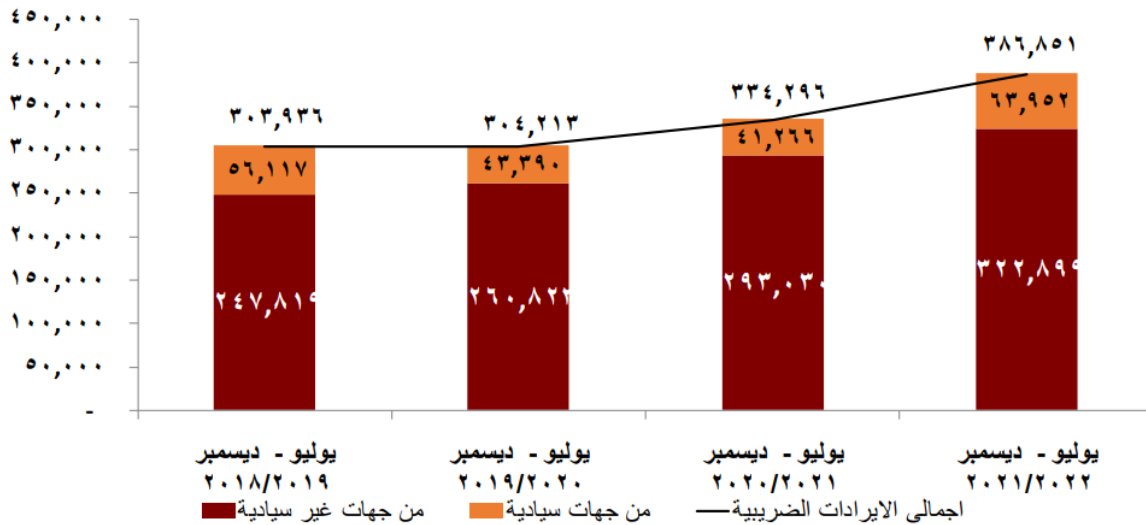
خلال يوليو-ديسمبر ٢٠٢٢/٢٠٢١

على الرغم من التداعيات السلبية لجائحة كورونا على النشاط الاقتصادي:

- وفرت وزارة المالية كافة احتياجات قطاع الصحة لمواجهة الجائحة بقيمة تزيد عن **٥٦ مليار جنيه**،
- حققت زيادة الاستثمارات الحكومية بشكل كبير
- وقامت بسداد مستحقات صندوق التأمينات والمعاشات طرف الخزانة والتي بلغت **٩٠ مليار جنيه**.

■ وتشير النتائج المبدئية للفترة يوليو - ديسمبر ٢٠٢٢/٢٠٢١ الى تحقيق الموازنة العامة عجز كلي بنحو ٢٨٥ مليار جنيه ونسبة ٣,٩٩% من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة بعجز قدره ٣,٦% من الناتج خلال نفس الفترة من العام السابق، كما حققت الموازنة فائض أولى قدره ٣,٢ مليار جنيه وبالمقارنة بتحقيق فائض أولى قدره ١٤,٠ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وتأتى تلك النتائج الإيجابية على الرغم من التداعيات السلبية لجائحة كورونا، بالإضافة إلى نجاح وزارة المالية بتلبية كافة احتياجات أجهزة الموازنة والقطاعات المختلفة خاصة قطاعي الصحة والتعليم وكذلك مبادرة حياة كريمة فضلاً عن سداد المستحقات الشهرية لصندوق التأمينات والمعاشات.

إجمالي الإيرادات الضريبية من الجهات السيادية و الغير السيادية



■ ارتفع معدل النمو السنوي للإيرادات بنحو ١٠,٣% خلال يوليو-ديسمبر ٢٠٢١ على الرغم من استمرار تداعيات جائحة كورونا السلبية على النشاط الاقتصادي، حيث ارتفعت جملة الإيرادات الضريبية بنحو ١٥,٤% خلال يوليو-ديسمبر ٢٠٢١، نتيجة في الأساس لما يلي:

■ ارتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات السيادية بنحو ٢٢,٧ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٥٥٪) لتسجل ٦٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٤١,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق،

■ وارتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات غير السيادية بنحو ٣٠ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٠,٢٪) لتسجل ٣٢٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٢٩٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

أهم بنود الإيرادات الضريبية

(مليون جنيه)

المعدّل التّموّ	يوليُو - ديسمبّر	يوليُو - ديسمبّر	يوليُو - ديسمبّر	يوليُو - ديسمبّر	البند
(%)	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	
١٥.٧%	٣٨٦,٨٥١	٣٣٤,٢٩٦	٣٠٤,٢١٣	٣٨٨,٢٦٣	إجمالي الإيرادات الضريبية ومنها،
٤.٧%	١١٩,٨٨٢	١١٤,٥٣٢	٩٩,٧٨٩	٩١,٩٢٩	ضرائب الدخل (على الأشخاص والشركات)
١٤.٤%	١٩٥,٧٦٣	١٧١,٠٥٩	١٥٧,٣٥٣	١٦١,٠١٢	الضريبة على السلع والخدمات (تتضمن القيمة المضافة)
٢٨.٦%	٢,٦٨٢	٢,٠٨٥	٢,٠١٧	٢,٧٧٩	الضريبة العقارية (الضريبة على المباني)
٢٣.٩%	٢٠,٥٦٩	١٦,٥٩٨	١٨,٤٢٢	١٩,٩٨٢	الضرائب الجمركية

ارتفع إجمالي الإيرادات الضريبية بنحو ١٥.٧٪ خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠٢١، و ذلك نتيجة ارتفاع الضريبة على السلع والخدمات (والتي تتضمن ضريبة القيمة المضافة) بنحو ١٤.٤٪ مما يعكس تحسنا ملحوظا في النشاط الاقتصادي وحركة الشراء والبيع. كما ارتفعت حصيلّة الضريبة الجمركية بنحو ٢٣.٩٪ وحصيلّة الضريبة العقارية بنسبة ٢٨.٦٪، وحصيلّة الضرائب على الدخل (أشخاص وشركات) لتتمو بشكل طفيف قدره ٤.٧٪

٩

مليون جنيه

معدّل التّموّ	يوليُو - ديسمبّر	يوليُو - ديسمبّر	يوليُو - ديسمبّر	يوليُو - ديسمبّر	
(%)	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	
١٥.٧%	٣٨٦,٨٥١	٣٣٤,٢٩٦	٣٠٤,٢١٣	٣٠٣,٩٣٦	إجمالي الإيرادات الضريبية ومنها،
٩.٩%	٣٤,٣٩٢	٣١,٢٩٣	٢٩,٧٦٤	٢٤,١٠٨	الضرائب على المرتبات المحلية
-٥.٥%	٤٩,٠٨٧	٥١,٩٤٠	٣٨,٨٧٦	٢٧,٣٠٨	الضريبة على أرباح باقي الشركات
١٨.٢%	٥٨,٨٦٠	٤٩,٧٩٢	٤٩,٤٧٦	٥٠,٧٥٨	ضريبة القيمة المضافة على البضائع المستوردة
٥.٢%	٣٣,٣٢٣	٣١,٦٨٠	٢٤,٣١٠	٢٢,٧٠٤	ضريبة القيمة المضافة على السلع المحلية
-٥.٧%	٣٦,٤١٧	٣٨,٦٠٤	٣٠,٢٤٦	٢٩,٧٦٨	ضريبة القيمة المضافة على التبغ والسجائر
١٨.١%	٢٤,٥٧٥	٢٠,٨١٠	٢٢,٥٥٢	١٧,٧٢٩	ضريبة القيمة المضافة على الخدمات
٢٣.٩%	٢٠,٥٦٩	١٦,٥٩٨	١٨,٤٢٢	١٩,٩٨٢	ضرائب التجارة الدولية

معدل النمو (%)	يوليو - ديسمبر ٢٠٢٢/٢٠٢١	يوليو - ديسمبر ٢٠٢١/٢٠٢٠	يوليو - ديسمبر ٢٠٢٠/٢٠١٩	يوليو - ديسمبر ٢٠١٩/٢٠١٨	
٧.٢%	١٤,٨٧٨	١٣,٨٧٨	١٠,٦٧٢	٨,٣٤٤	ضرائب النشاط التجاري والصناعي
٩.٢%	٩,٠٨١	٨,٣١٥	٦,٢٧٤	٦,٠٦١	ضريبة الدمغة
٣٢.١%	٥,٦٥٢	٤,٢٨٠	١,٨١١	١,٧٨٩	رسوم التنمية
٢٨.٢%	٢,٦٩٤	٢,١٠١	٢,٢٢٩	٢,٨١٨	الضريبة على الأراضي والمباني
٢٩.١%	١,٩٥٠	١,٥١٠	٨١٤	٦٦٣	ضرائب على المهن غير التجارية

■ في حين بلغ معدل النمو السنوي للمصروفات ١٥,٤٪ في ضوء توفير التمويل الكافي لتنفيذ الاستثمارات الحكومية ومنها مبادرة حياة كريمة وزيادة أجور ومرتبات العاملين بأجهزة الموازنة وتوفير مخصصات كافية لكافة بنود الدعم وبرامج الحماية الاجتماعية ومنها مخصصات سداد مستحقات الخزانة لصالح صندوق المعاشات زيادة الإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم.

■ الإنفاق على الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية

➤ إرتفع الإنفاق على أهم بنود الحماية الاجتماعية بنسبة ٢٠,٦٪ ليحقق ٢٩٩,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ٢٤٧,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق .

➤ إرتفع الإنفاق على قطاع الصحة بنحو ١٣ مليار جنيه بنسبة ٣٠,٤٪ ليحقق ٥٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ٤٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق .

➤ إرتفع الإنفاق على قطاع التعليم بنسبة ٢١,١٪ ليحقق ٩٠,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ٧٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق .

أداء أهم بنود المصروفات التي تدعم الحماية الاجتماعية خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠٢١

معدل النمو (%)	يوليو- ديسمبر				
	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	
٢٠,٦%	٢٩٩,٣٤٢	٢٤٧,٤٩٩	٢٠٣,٩١٦	١٩٧,٢٧٨	بعض برامج الحماية الاجتماعية ومنها؛
	٤,٢%	٣,٩%	٣,٥%	٣,٧%	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
١٠,٤%	١٧٦,٧٣٥	١٦٠,٠٥٢	١٤٧,٢٢٤	١٣١,١٦١	الأجور وتعويضات العاملين
٧٧%	٧٥,٠٠٠	٤٢,٤٩٢	١٤,٨٧٦	٢٤,٥٠٠	الأقساط المسددة لصناديق المعاشات
١٩٩%	٩,٢١٦	٣,٠٨٢	٤,٤٢٦	٤,٢٢٨	مخصصات شراء الأدوية
٤٠,٣%	٢,٣١٧	١,٦٥١	١,٨٦٢	١,١٣١	مخصصات التغذية (تتضمن تغذية المدارس)
١٠,٧%	٩,٣٨٨	٨,٤٨١	٩,٢٥٢	١٠,٢٨٥	الدعم النقدي (معاش الضمان و تكافل وكرامة)

الإفاق على قطاع الصحة

مليون جنيه

البند	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	معدل النمو (%)	يوليو-ديسمبر ٢٠٢١/٢٠٢٠	يوليو-ديسمبر ٢٠٢٢/٢٠٢١	معدل النمو (%)
الإجمالي	٦١,٢٠٠	٧٣,٥١٤	٨٧,٤٤٢	١٠٢,٣٣٤	١٧,٠%	٤٣,٠١٨	٥٦,٠٤٩	٣٠,٤%
الأجور وتعويضات العاملين	٣٠,٧٠٤	٣٤,٧٤٤	٣٨,٧٧٤	٤٦,٧١٣	٢٠,٥%	٢٢,٣٩٣	٢٦,٧٦٤	١٩,٥%
الاستثمارات	٧,٥٢٩	١٠,٥٦٤	١٥,٠٦٢	٢٠,٨١٤	٣٨,٢%	٧,٣٩١	٨,١٢٤	٩,٩%
أخرى	٢٢,٩٦٨	٢٨,٢٠٦	٣٣,٦٠٦	٣٤,٨٠٧	٣,٦%	١٣,١٨٩	٢١,١٥٧	٦٠,٤%

الإفاق على قطاع التعليم

مليون جنيه

البند	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	معدل النمو (%)	يوليو-ديسمبر ٢٠٢١/٢٠٢٠	يوليو-ديسمبر ٢٠٢٢/٢٠٢١	معدل النمو (%)
الإجمالي	١٠٩,٧٦٦	١٢٣,٥٤٥	١٤٥,٧٢٣	١٥٧,١٤٤	٧,٨%	٧٤,٩٩٧	٩٠,٨٧٧	٢١,١%
الأجور وتعويضات العاملين	٨٥,٦٩٢	٩٢,٣٢٥	١٠٠,٦٣٤	١١١,٨٨٧	١١,٢%	٥٦,٠٣١	٦٦,٣٥٣	١٨,٤%
الاستثمارات	١٢,٤٦٤	١٧,٢٣٤	٢٩,٧٥٨	٢٩,٧٤٩	٠,٠%	١٢,٨٩٥	١٤,٢٤٥	١٠,٥%
أخرى	١١,٦٠٩	١٣,٩٨٦	١٥,٣٣١	١٥,٥٠٧	١,١%	٥,٩٧٦	٩,٥١٥	٥٩,٢%

ب. تقييم الأداء الفعلي للنصف الأول من الموازنة العامة للدولة في ضوء المستهدف للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

تلاحظ في ضوء الالتزام بتطبيق الإصلاحات المالية المقررة فقد جاء المحقق الفعلي مرضياً للتوقعات ومما يبشر بالوصول إلى تحقيق المستهدفات المرجوة بنهاية العام المالي الحالي:

على جانب الإيرادات

- بلغت نسبة الإيرادات المحققة إلى مستهدف العام بأكمله نحو ٣٦,٦% خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، في ضوء الإصلاحات الضريبية التي تمت خلال الفترة السابقة في ضوء تحقيق الإيرادات من ضريبة القيمة المضافة ٤٣,٥% من المستهدف، والضرائب على الدخل ٣٢,٤% من المستهدف، والضرائب على الممتلكات ٥٧,٤% من المستهدف، و ٤٨,٥% للضرائب من التجارة الدولية نسبة إلى المستهدف. حيث تتوافق هذه النسب مع المتوسطات التاريخية المحقق خلال الأربع سنوات السابقة نتيجة وجود موسمية كبيرة في حصيله الإيرادات الضريبية والتي تزيد بالتوافق مع موسم تقديم الإقرارات الضريبية خلال يناير- أبريل.

على جانب المصروفات

- بلغت نسبة المصروفات المحققة إلى مستهدف العام بأكمله نحو ٤٢,٨% خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، في ضوء الإصلاحات على جانب الإنفاق العام التي تمت خلال الفترة السابقة.
- بلغت النسبة المحقق من الإنفاق على الأجور نحو ٤٨,٩% من المستهدف خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- بلغت النسبة المحقق من الإنفاق على شراء السلع والخدمات نحو ٣٨,٥% من المستهدف خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- بلغت النسبة المحقق من الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية نحو ٤٢,٢% من المستهدف خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- بلغت النسبة المحقق من الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) الممول من الخزنة العامة للدولة نحو ٢٦% من المستهدف خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.

وتأتى تلك التطورات خلال الستة أشهر الأولى من العام المالي ٢٢/٢١ لتعكس توجهات السياسة المالية في دفع النشاط الاقتصادي والحفاظ على الإنفاق الاجتماعي الذي يمس مستوى معيشة المواطنين، مع زيادة الإنفاق على القطاعات الإنتاجية وعلى قطاعات الصحة والتعليم وتطوير البيئة التحتية والخدمات التي يتلقاها المواطنون.

ج. هل سيساعد الأداء المحقق خلال الستة شهور الأولى في تحقيق المستهدفات المالية بنهاية العام المالي ٢٢/٢١

■ يوضح الأداء المالي المحقق خلال نصف الأول من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ نجاح السياسة المالية في تحقيق فائض أولى قدره ٣,٢ مليار جنيه (٠,٠٥٪ من الناتج) بالرغم من التداعيات السلبية لجائحة كورونا، كما تم تلبية كافة احتياجات قطاع الصحة لمواجهة الجائحة وتقديم مساندات للأسر والقطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً، بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات الحكومية بشكل كبير، وتوفير كافة احتياجات أجهزة الموازنة ومستحقات صندوق التأمينات والمعاشات طرف الخزنة حيث تم سداد ٩٠ مليار جنيه خلال النصف الأول من العام ليصل إجمالى ما تم سداده لصناديق المعاشات ٤٢٠,٥ مليار جنيه ومتوقع أن تصل إلى ٥١٠,٥ مليار جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠. مما سيساعد على تحقيق نتائج إيجابية ملموسة بنهاية العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.

■ حيث ستساعد النتائج المحققة في وضع عجز الموازنة العامة للدولة والدين العام في مسار نزولي وتحقيق فائض أولى بنهاية العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ من المقدّر أن يصل إلى نحو ١,٢ - ١,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى بنهاية العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، وأن يحقق العجز المالى الكلى المستهدف نحو ٦,٧ - ٦,٨٪ فى العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١، وينخفض إلى ٥,٨٪ فى عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤، وتوقع تحقيق دين أجهزة الموازنة العامة للدولة أقل من ٩٠٪ فى العام المالى ٢٢/٢١، ينخفض إلى نحو ٨٥٪ من الناتج بحلول يونيو ٢٠٢٤ وإلى ٨٢,٥٪ فى يونيو ٢٠٢٥،

■ الأمر الذى يضمن استدامة مؤشرات المالية العامة على المدى المتوسط والحفاظ على ما تحقق من نتائج إيجابية بفضل مكاسب برنامج الإصلاح الاقتصادي. كما تهدف السياسة المالية إلى دفع النشاط الاقتصادي لخلق فرص عمل حقيقية، وتحسين جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين ورفع كفاءة الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية.

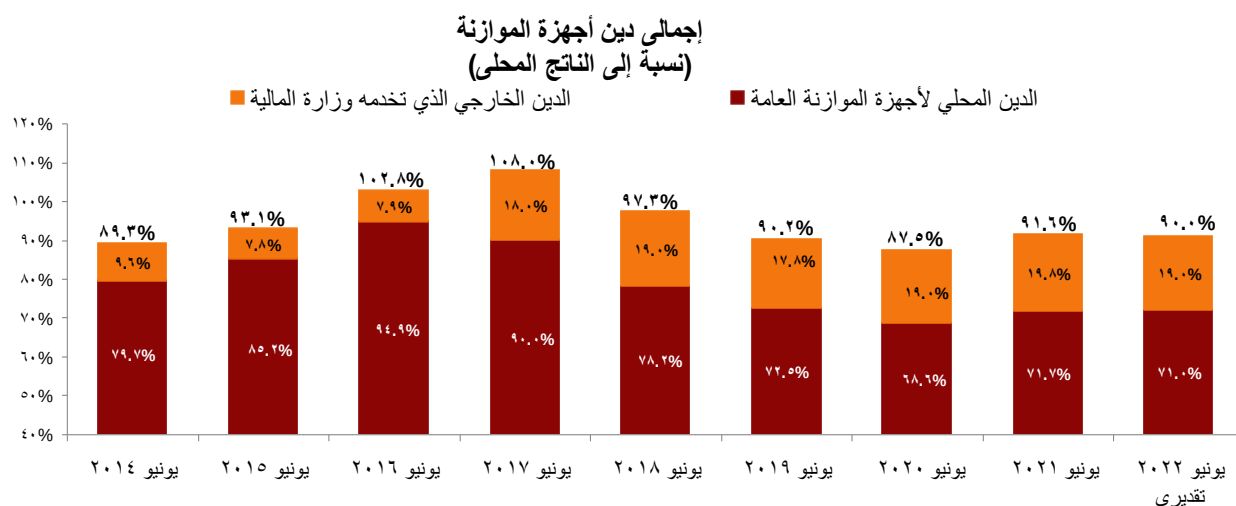
هـ. التغيرات بين الموازنة المعتمدة ومشروع الموازنة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

التعديلات التي تمت على بعض بنود أبواب مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ ووافقت عليها الحكومة بمبلغ قدره ٤,٦ مليار جنيه وذلك بالزيادة على بعض موازنات الجهات الموضحة أدناه ضمن المبالغ المخصصة للاحتياجات المدرجة بأبواب الموازنة فضلاً عن إعادة ترتيب أولويات الإنفاق في بعض بنود الموازنة ودون المساس بقيم مشروع الموازنة الوارد من الحكومة.

التعديلات التي أقرها البرلمان على مشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

م	الجهة	المبلغ المطلوب (بالمليون جنيه)	الباب الموازنى
١	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	٥٠٠	الأول "الأجور والتعويضات للعاملين" حوافز تخصص لمدرسي وموجهي رياض الأطفال بالصفوف الثانية والثالثة والرابعة الابتدائي
٢	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	٥٠٠	الأول "الأجور والتعويضات للعاملين" لزيادة حافز الجودة للسادة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم
		٢,٠٠٠	الثاني "شراء السلع والخدمات" لشراء الادوية ومستلزمات التشغيل
٣	وزارة الصحة والسكان	١,٠٠٠	الرابع "الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية" لعلاج مواطني جمهورية مصر العربية
	وزارة العدل	٦٥	الباب الأول "الأجور والتعويضات للعاملين" حافز إثابة إضافي للعاملين بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق الذين يستمرون بالعمل بالفترة المسائية
٤	ديوان عام محافظة الدقهلية	٢٣٠	الباب السادس "شراء الأصول غير المالية"
	ديوان عام محافظة الغربية	١٧٠	
	ديوان عام محافظة سوهاج	٥٠	
	ديوان عام محافظة قنا	٥٠	
الاجمالي		٤,٥٦٥	

و. مدي تغيرات دين أجهزة الموازنة العامة عن وقت إعداد الموازنة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١



يتلاحظ بعد مرور ستة شهور من التنفيذ الفعلي للموازنة للعام المالي ٢٠٢٠/٢١ أن تكون معدلات دين أجهزة الموازنة العامة نسبة إلى الناتج المحلي أقل من ٩٠٪ في يونيو ٢٠٢٢، وإلى نحو ٨٢,٥٪ من الناتج المحلي بحلول يونيو ٢٠٢٥ ، مقابل تقديرات سابقة بلغت ٨٩,٥٪ عند اعداد مشروع الموازنة. حيث يتلاحظ النجاح الكبير للسياسة المالية في إحراز خفض ملحوظ في دين أجهزة الموازنة العامة للدولة مقابل المحقق تاريخياً والذي بلغ نحو ١٠٨٪ خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٧ وعلى مدار الخمس سنوات السابقة، الأمر الذي يأتي في ضوء جهود الضبط المالي والاصلاحات المطبقة خلال السنوات السابقة، حيث ساعدت مكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصادي في تحقيق استدامة لمؤشرات المالية العامة ووضع العجز الكلي للموازنة العامة والدين ووضعه في مسار نزولي.

ومن أهم الإجراءات التي تقوم بها وزارة المالية لإدارة الدين العام ما يلي:

- تقوم وزارة المالية بإتباع سياسة تنوع مصادر التمويل بين الأدوات والأسواق المحلية والخارجية، وإمكانية للتوسع واستبدال الاقتراض قصير الأجل بأدوات تمويلية متوسطة وطويلة الأجل سواء من السوق الخارجي أو المحلي بهدف زيادة عمر الدين والحد من مخاطر إعادة تمويل المديونية القائمة.
- تحرص وزارة المالية العمل على وضع الدين العام في مسار نزولي ومستدام من خلال استراتيجية متوسطة المدى أعدتها الوزارة لإدارة الدين ويتم تحديثها بشكل دوري.

إستراتيجية الدين على المدى المتوسط

- تم نشر الاستراتيجية في نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٠ بمستهدفات كمية منها خفض الدين كنسبة من الناتج إلى أقل من ٨٥٪ بحلول عام ٢٠٢٤. سوف تتم مراجعة وتحديث هذه الاستراتيجية سنوياً.
- نعمل أيضاً على استيفاء المتطلبات اللازمة لجعل الديون بالعملة المحلية مؤهلة للتسوية من خلال Euroclear من أجل فتح السوق المحلي لقاعدة أعرض من المستثمرين الأجانب. وهذا من شأنه تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب.
- استوفت مصر المتطلبات اللازمة JP Morgan ل يتم وضعها على قائمة المشاهدة تمهيداً لتضمينها في مؤشر السندات العالمي. حيث سوف يتم تضمينها نهاية شهر يناير ٢٠٢٢. وهو ما يؤمن المزيد من التمويل طويل الأجل للاحتياجات التمويلية.

تشمل الإستراتيجية أهداف رئيسية لإدارة الدين والسياسات المتبعة على المدى المتوسط

- ضمان استمرار التمويل لوزارة المالية (أجهزة الموازنة) والمساهمة في خفض عبء تكلفة الاقتراض مع الالتزام بالحد من المخاطر.
- العمل على دعم تطوير سوق الاقتراض
- المساهمة في خفض الحجم النسبي للاحتياجات التمويلية الإجمالية لأجهزة الموازنة على المدى المتوسط

تشمل إستراتيجية إدارة الدين ثلاث مستهدفات

- إطالة عمر دين أجهزة الموازنة عن طريق التوسع في الاعتماد على أدوات الدين طويلة الأجل.
- إحتواء وخفض عبء خدمة الدين على المدى المتوسط.
- توسيع قاعدة المستثمرين وتعزيز المنافسة في سوق الأوراق المالية الحكومية المصرى.



فرص التمويل الجديدة

السندات الخضراء

- أول طرح للسندات الخضراء السيادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- شهد الطرح إقبالاً من المستثمرين، عالين الجودة، حيث تجاوزت طلبات الشراء حجم الإصدار المعلن (٥٠٠ مليون دولار) متخطية ٣,٧ مليار دولار أى ما يعادل حوالى ٧ مرات، كما تخطت الحجم المقبول (٧٥٠ مليون دولار) حوالى ٥ مرات.

السندات ذات الآجال الجديدة

- سندات سنوية الكوبون ذات الأجل سنتين و ١٥ سنة، سندات زيرو كوبون ذات أجل ١,٥ سنة.
- تساهم هذه الأدوات في تلبية متطلبات المستثمرين المحليين والأجانب. وتلبية متطلبات صناديق المعاشات.

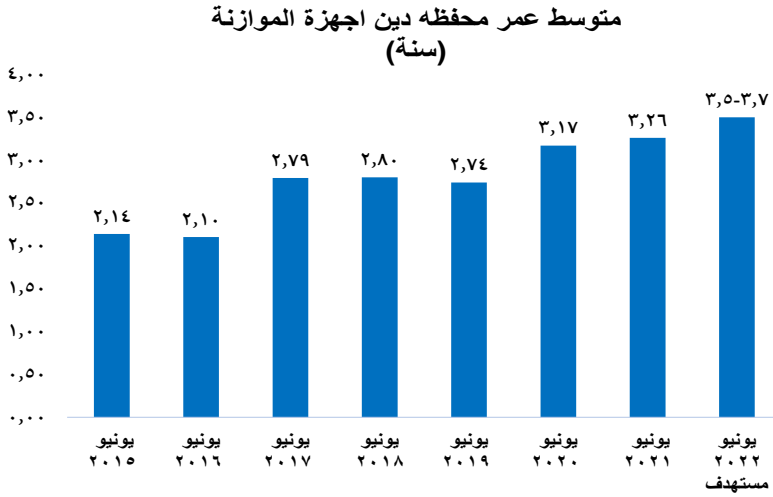
الصكوك (في مرحلة الإعداد)

- تم الانتهاء من قانون الصكوك ونشره.

- وسوف تساهم في الوصول للأسواق المحلية والأجنبية، وجذب شريحة جديدة من المستثمرين الراغبين في أدوات التمويل المطابقة للشريعة. كما أن لها تأثير إيجابي على تكلفة الدين نظراً لعائداتها

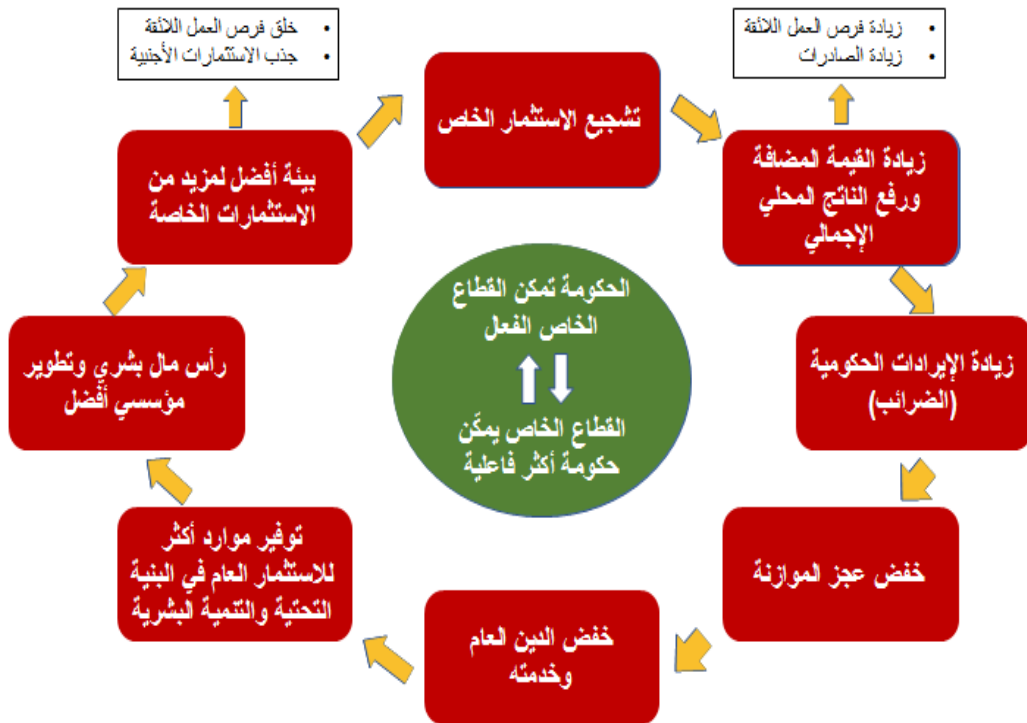
إطالة عمر دين أجهزة الموازنة العامة

كما تستمر جهود وزارة المالية في إطالة عمر الدين حيث بلغ ٣,٣ عام في يونيو ٢٠٢١ ارتفاعاً من ١,٣ عام في يونيو ٢٠١٣ ونحو ١,٨ عام في يونيو ٢٠١٤. ومن المستهدف أن يصل إلى ٣,٥-٣,٧ عام مع نهاية يونيو ٢٠٢٢ ولكن من المهم الإشارة إلى أن إطالة عمر الدين إجراء ضروري ولكن له تكلفة على فاتورة خدمة الدين الحكومي



سادساً: المرحلة الثانية والمستقبلية من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي

دور اكبر للقطاع الخاص ← تنمية أكثر استدامة



١- ما هي رؤية الإصلاح الاقتصادي والمالي على المدى المتوسط

- تسعى الحكومة المصرية ووزارة المالية خلال المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الإقتصادي والإجتماعي إلى تصميم برنامج إصلاحى يعتمد في الأساس على ما يلي:
- مساندة وتمكين القطاع الخاص ليقود قاطرة النمو الإقتصادي،
- توفير كافة الحوافز الممكنة للقطاع الخاص لتحقيق النمو الإحتوائى المستدام خاصة في قطاعات الطاقة النظيفة والإقتصاد الأخضر، والإستثمار في الثروة الصناعية الرابعة والرقنة والميكنة ومشروعات المشاركة مع القطاع الخاص PPP مما يمكن من توفير الوظائف وفرص العمل اللاتقة مع التركيز على الشباب والمرأة،
- إستهداف تنشيط عدد من القطاعات الإقتصادية المحددة التي ستساهم في إزدهار النمو الإقتصادي خاصة التصنيع، الزراعة، تكنولوجيا المعلومات، والنشاطات التصديرية.
- تعزيز دور مؤسسات الدولة في التنمية الإقتصادية ليرتكز دورها في الأساس على إتاحة وتبسيط القوانين والمراقبة وتذليل المعوقات وتخفيف التجارة، وتشجيع المنافسة، تطوير لوجيستيات النقل، والتدريب المهني، مما يساهم في إزدهار مناخ الأعمال وجذب الإستثمارات. وكان من أهم الإصلاحات خلال المرحلة السابقة والتي سبني عليها المرحلة المقبلة ما يلي:
- التعديلات المقررة بالقانون رقم ٢٠٣ لتحسين إدارة شركات قطاع الأعمال العام لتحقيق إدارة كفاء للشركات المملوكة للدولة وزيادة الشفافية والمساءلة والحوكمة ونشر القوائم المالية.
- تمكين القطاع الخاص من إدارة الشركات العامة من خلال طرحها Initial Public offering في البورصة المصرية بما يسمح للقطاع الخاص إدارة الشركات التي تحقق خسائر.

ولتحقيق ذلك ستبني وزارة المالية عدد من الإصلاحات المالية المتوازنة خلال المرحلة المقبلة كما يلي:

- تحديث ورفع كفاءة نظم الإدارة المالية من خلال تطبيق قانون المالية الموحد الجديد بما يضمن تحقيق الإستدامة المالية
- وضع رؤية سنوية لإستراتيجيات متوسطة المدى لتعظيم موارد الدولة وإدارة الدين العام.
- تحقيق الميكنة الكاملة لكافة متحصلات ومدفوعات الحكومة المصرية مما يساهم في تهيئة مناخ المال والأعمال، تعزيز أطر الشفافية، وخفض معدلات التجنب والتهرب الضريبي.

ما هو الجديد في مجال تضمين الأهداف الأمية (SDGs) بالموازنة العامة للدولة

تسعى وزارة المالية بربط الموازنة العامة للدولة بأهداف التنمية المستدامة SDG وذلك في كل مراحل الموازنة العامة للدولة، من مرحلة إعداد للموازنة، إلى التنفيذ، إلى متابعة الأداء المالى، والمراقبة والتقييم، معتمدة على عدة محاور أساسية - تماشياً مع التجارب الدولية- كما يلي:

- التخطيط الإستراتيجى للبرامج المتضمنة في الموازنة وفقاً لأهداف التنمية المستدامة، وبالتناسق مع رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة.
- السعي نحو إستمرار تطبيق موازنة البرامج والأداء بالتعاون مع كافة الجهات الموازنة بكافة الوزارة.
- السعي نحو إستمرار تطبيق نظام محاسبى تكنولوجياى موحد GFMIS يساعد في تطبيق موازنة البرامج والأداء.
- وضع خطط لإنشاء وحدات إحتساب تكاليف بكافة الجهات الموازنة للعمل على تحديد مؤشرات لتقييم الأداء وفقاً للبرامج.
- تعديل قانون المالية الموحد الجديد والذى يلزم جميع الجهات بتطبيق موازنة البرامج والأداء للإنتقال إلى التطبيق الكامل لها خلال الأربع سنوات القادمة مع وضع إطار متوسط المدى للبرامج المستهدفة بالموازنة العامة للدولة.
- إستقرار إصدار دليل موازنة البرامج والأداء ليكون بمسابة الدليل الإرشادى للجهات الموازنة بالوزارات عند تطبيق موازنة البرامج والأداء.
- إنشاء النموذج الموحد للتسهيل على الجهات الموازنة عرض البرامج والمؤشرات بشكل متناسق وجاري العمل على ميكنة وتطوير النموذج.
- تدريب الكوادر في الجهات الموازنة للتطبيق الأمثل لموازنة البرامج والأداء وفقاً لإحتياج كل وزارة من البرامج وبالتناسق مع الأهداف الأمية SDG والمخطط الإستراتيجى لرؤية مصر ٢٠٣٠ وبرنامج عمل الحكومة المصرية.
- صدر القرار رقم ١١٦٧ لعام ٢٠١٩ بشأن إنشاء لجنة برئاسة مجلس الوزراء تختص بموازنة البرامج والأداء تتبعها لجنتين تنفيذيتين بوزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
- قيام وزارة المالية بالتنسيق الاقضى مع الوزارات والتنسيق الراسى مع المحافظات والإدارة المحلية عند تطبيق موازنة البرامج والأداء للعمل على توحيد البرامج المتشابهة وللوصول إلى كفاءة تحديد البرامج المرجوة مما يساعد على حسن إدارة المال العام والإستغلال الأمثل للنفقات.
- إدراج الموازنات المستجيبة للنوع الإجتماعى من خلال لجنة مختصة بوزارة المالية مما يساعد على تحسين الإشتاق المستهدف لفئات محددة مثل المرأة، الطفل، الشباب، المسنين، ذوى الإحتياجات الخاصة والفئات الأولى بالرعاية.

ما هو الجديد في مجال مواجهة التغير المناخي والتحول للطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر



• نجحت مصر- في ان تكون البلد الإفريقي المستضيف للمؤتمر العالمي للتغير المناخي COP27 والذي سيتم عقده شهر نوفمبر ٢٠٢٢ بحضور قادة كافة دول العالم والذي يعتبر ثقة كبيرة من المجتمع الدولي بأن يكون هذا المؤتمر العالمي على أرض الوطن.

• تسعى الدولة المصرية في الوقت الحالي للتحضير الجيد لفاعليات المؤتمر، بالإضافة حشد جهود الحكومة المصرية لإجراء إصلاحات هيكلية تخص التغيرات المناخية وللتحول نحو الاقتصاد الأخضر لتكون مصر- من الدول الرائدة في هذا المجال. وذلك من خلال عدد الجهود كما يلي:

✓ وضع مخطط إستراتيجي لزيادة قدرة الطاقة النظيفة والمتجددة من ٢٠٪ في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلى ٤٢٪ في عام ٢٠٣٠.

✓ السعي نحو التعاقد مع شركات عالمية متخصصة لتطبيق مشروعات Carbon Capturing بهدف خفض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون CO₂.

✓ السعي نحو إنشاء أول مشروع ضخم لاستخراج الطاقة النظيفة من المياه بواسطة تقنية green hydrogen في ميناء العين السخنة بطاقة إنتاجية مقدرة ١٠٠ ميجاوات بالتعاون مع عدد من الشركات العالمية المتخصصة وصندوق مصر السيادي.

✓ السعي نحو تحويل وسائل النقل الخضراء في البحر الأحمر خاصة الفردقة وشرم الشيخ من خلال تحويل وسائل النقل بتلك المحافظات لتعمل بواسطة الغاز الطبيعي، او الكهرباء.

✓ مخطط لتصنيع اول سيارة كهربائية في مصر- من خلال شركة النصر- بالتعاون مع الشركات الدولية المتخصصة لنقل خبرات التصنيع.

✓ خطة الدولة للسعي نحو تحويل المركبات إلى استخدام الغاز الطبيعي خلال خمس أعوام.

✓ خطة الدولة لتحويل وسائل النقل العام إلى الطاقة الكهربائية خلال الاعوام القادمة.

- ✓ الاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية والرياح مثل مشروعات "بنبان" ومشروع جبل الزيت لإنتاج الكهرباء.
- ✓ التحول لمحطات الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء النظيفة لتلبية متطلبات النمو الاقتصادي
- ✓ هيئة الرقابة المالية تخطر الشركات المقيدة بالبورصة والشركات غير المالية بالالتزام بمعايير ESG Environment Social Governance في خطوة هامة لتعميم التنمية المالية المستدامة.
- ✓ الموافقة على منح مصر- ٢٠٠ مليون دولار من البنك الدولي لمكافحة التغير المناخي، مع الأخذ في الاعتبار ان مجموعة الدول ال٧ الكبار تعهدت بتخصيص ١٠٠ مليار دولار لمساعدة الدول النامية.
- ✓ نجح القطاع الخاص والبنك التجارى الدولى بالتعاون مع مؤسسة IFC بإصدار سندات خضراء بقيمة ١٠٠ مليون دولار .
- ✓ تتضمن أهداف التنمية المستدامة رؤية مصر- ٢٠٣٠ تضمين التنمية المالية المستدامة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر.
- ✓ أطلقت مصر في مجال القطاع العقارى والإنشاءات مبادرة Green Pyramids والتي تلزم خلال المرحلة المقبلة الى بناء المدن الحديثة وفقاً لمتطلبات الطاقة النظيفة والخضراء.
- ✓ تسعى الدولة المصرية من خلال وزارة التجارة والصناعة بوضع اطر حاكمة للصادرات المصرية للتوافق مع متطلبات الطاقة النظيفة والتي أقرها الإتحاد الاوروبى "Europe Green Deal"
- ✓ قيام جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بتضمين قواعد جديدة تضمن توافق تلك المشروعات مع متطلبات التحول إلى الطاقة النظيفة وصديقة البيئة. والعمل على إيلاج أولوية للمشروعات التي تسعى لخفض الانبعاثات الضارة مثل مشروعات التخلص من قش الأرز، ونفايات الفحم، والمخلفات الزراعية الأخرى.

● جهود وزارة المالية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر

- ✓ قامت وزارة المالية بإصدار اول سندات خضراء بقيمة ٧٥٠ مليون دولار فى سبتمبر ٢٠٢٠، الذى يُعد الأول من نوعه بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- ✓ ٥٤٪ من نسب التمويل المستخدمة من عائد الإصدار الأخضر- لمشروعات المياه والصرف الصحى المستدام و٤٦٪ للنقل النظيف

✓ الإصدار الأخضر السيادي الأول لمصر فاز بجائزة «الإصدار الريادي في السوق الأخضر» من مؤسسة «كلاميت بوندز»، وجائزة «سستينابل فاينانس لأفضل صفقة تمويل مستدام» من مؤسسة «جوائز السندات والقروض والصكوك بالشرق الأوسط»،

✓ ١٥ مشروعًا قوميًا بالعديد من المحافظات يتم تمويلها من خلال الإصدار السيادي الأخضر- الأول، وتشمل: مشروعات المياه والصرف الصحي بشمال وجنوب الصعيد، ومحطة الضبعة لتحلية المياه بمطروح، ومحطة معالجة المياه بقرية عرب المدابغ بأسسيوط، ومحطة معالجة المياه بالمحاميد بأسوان، ومشروع «المونوريل»، لمحافظات القاهرة الكبرى. ومن المتوقع أن يصل عدد المستفيدين من مشروع «المونوريل» نحو ١٩,٦ مليون راكب يوميًا لكل كيلو متر، كما سيوفر المشروع نحو ٤٥٠٠ فرصة عمل خلال مرحلة الإنشاء والتشغيل.

✓ المشروعات الخضراء المستهدف تنفيذها في مجال النقل النظيف، والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي، سوف تُسهم في الحد من نسب حوادث الطرق والأمراض الناتجة عن التلوث الهوائي، وخفض كمية الوقود المستهلك سنويًا على مستوى الجمهورية.

✓ تخصيص بموازنة العام المالي ٢٢/٢١ نحو ٢,١ مليار جنيه للعام الأول من مشروع استبدال ٧٠ ألف سيارة قديمة لتعمل بالغاز الطبيعي.

✓ تخصيص بموازنة العام المالي ٢٢/٢١ نحو ٣,٥ مليار جنيه لتغطية تكلفة توصيل الغاز الطبيعي لنحو ١,٢ مليون وحدة سكنية.

ما هو الجديد في مجال المشاركة مع القطاع الخاص بمشروعات البنية التحتية

- تم تعديل قانون المشاركة PPP بما يهدف إلى التوسع في أنماط الشراكة مع القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والمرافق والخدمات العامة.
- استحدثت طرقًا جديدة للتعاقد كالمناقصة والمزايدة المحدودة، والتعاقد المباشر، والتعاقد على مشروع مقدم بمبادرة من القطاع الخاص، بدلاً من قصر طريق التعاقد على الطرح العام من خلال مناقصة أو مزايدة عامة؛ بما يتواءم مع طبيعة بعض المشروعات، وما تقتضيه الظروف الاقتصادية والاجتماعية من تنفيذ مشروعات ملحة في البيئة الأساسية والمرافق والخدمات العامة؛ بما يصب في مصلحة المواطنين.
- الرقابة المسبقة على اختيار المشروعات القابلة للتنفيذ بنظام «المشاركة مع القطاع الخاص»، والتأكد من جاهزيتها للتعاقد؛ بما يُسهم في تعزيز الحوكمة، ومنح المستثمرين خريطة استثمارية بالمشروعات القابلة للتعاقد عليها بنظام «المشاركة مع القطاع الخاص»،
- تقليل مدة الطرح والتعاقد، ووقت تقديم ونظر التظلمات لسرعة إنهاء الإجراءات؛ وذلك تيسيرًا على مجتمع الأعمال باعتبارهم «شركاء التنمية».

ومن أهم المشروعات المستهدفة من خلال المشاركة مع القطاع الخاص PPP

- إنشاء وتشغيل ١٠٠٠ مدرسة متميزة للغات بنظام المشاركة مع القطاع الخاص بحلول عام ٢٠٣٠، بحيث تناسب أولياء الأمور من أصحاب الدخول المتوسطة، وتسهم في خفض الكثافة الطلابية بالمدارس التجريبية،
- مشروعات أخرى كالموانئ البحرية والجافة، و٨ مشروعات لتدوير المخلفات وتحويلها إلى طاقة كهربائية بقيمة ١٠ مليارات جنيه، وإنشاء ٤ مستودعات استراتيجية لوزارة التموين والتجارة الداخلية بنحو ٣,٢ مليار جنيه في فبراير المقبل، وميناء جاف بالعاشر من رمضان بـ ٣ مليارات جنيه، إضافة إلى مشروعات تحت الدراسة تتضمن إنشاء ٤ محطات تحلية ومحطة صرف صحي ومستشفى جامعة بنها بالعبور ومنشآت رياضية وشبابية.

ما هو الجديد في مجال التحول الرقمي والميكنة

- بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٨ تم إلزام الممولين من شركات الأموال، وبتاريخ ١ يناير ٢٠١٩ تم إلزام كافة المسجلين بضريبة القيمة المضافة، وبتاريخ ١ يناير ٢٠٢٠ تم إلزام شركات الأشخاص وبتاريخ ١ يناير ٢٠٢١ تم إلزام الأشخاص الطبيعيين بتقديم الإقرارات إلكترونياً.
- إجمالي عدد المتقدمين بإقرارات ضريبة الدخل ٢٠٢١ يزيد بنسبة ١١٪ عن العام الماضي.
- معدل النمو في اعداد المسجلين بقواعد بيانات القيمة المضافة بمصلحة الضرائب ١٩٠٪ (٦٠٦ ألف مقارنة ب ٢٠٩ ألف ممول يونيو ٢٠١٨)

النمو في حصيلة اقرارات القيمة المضافة ٢٧.٢% (٢٠٤ مليار مقارنة ب ١٦٠ مليار مقارنة بذات الفترة العام الماضي).

النمو في اعداد مقدمي اقرارات القيمة المضافة ٤٧% (٢٨١ ألف إقرار مقارنة ب ١٩١ ألف إقرار يونيو ٢٠١٨)

النمو في اعداد المسجلين بمنظومة اقرارات القيمة المضافة ٩٣.٥% (٤٠٤ ألف مقارنة ب ٢٠٩ ألف ممول يونيو ٢٠١٨)

اهم برامج الميكنة / إجراءات العمل الضريبية الرئيسية (Core System)

- بتاريخ ٣ يناير ٢٠٢١ تم اطلاق المرحلة الاولى من مشروع ميكنة الأعمال الضريبية الرئيسية لممولي مركز كبار الممولين ، مركز كبار مهن حرة، مركز متوسطي الممولين.
- جاري تفعيل دمج أول ١٤ مأمورية (١٠ دخل + ٤ قيمة مضافة) لتصبح ١٠ مأموريات فقط وفقاً للهيكل الجديد المدمج لمصلحة الضرائب المصرية وتعمل بنظام إجراءات العمل الضريبية الرئيسية ليبدأ في ١ سبتمبر ٢٠٢١.
- جارى استكمال مراحل النشر لكافة المأموريات بجميع أنحاء الجمهورية علي أربع مراحل متتالية موزعة جغرافياً (الدخل والقيمة المضافة) لتصل في ديسمبر ٢٠٢١ إلى ٨٥٪ وفى مارس ٢٠٢٢ إلى ٩٢٪ من الحصيلة للمأموريات.

اهم برامج الميكنة : مشروع الفاتورة الضريبية الإلكترونية (e-invoice) b2b

تفاصيل الوثائق التي تمت معالجتها علي المنظومة

إجمالي عدد الوثائق علي المنظومة (فاتورة - اشعار اضافة - اشعار خصم)	
الاجمالي	٤٠ + مليون فاتورة

احصائيات المنظومة

الوصف	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالي
اجمالي عدد الشركات التي صدر بحقها قرار الالتزام للمراحل الثلاثة	١٣٤	٣٥٨	٢,٣٢٥	٢٨١٧
اجمالي عدد الشركات التي قامت برفع الوثائق الالكترونية علي بيئة التشغيل الفعلي من المراحل الاولى والثانية والثالثة	١٣٤	٣٥٢	٢٢٠٥	٢٦٩١
نسبة مرسلي الوثائق الالكترونية من اجمالي عدد الشركات الصادر بحقها قرار الالتزام	١٠٠%	٩٨%	٩٤,٥٠%	٩٥%

الرؤية الاستراتيجية لتطوير الجمارك (التوجهات الاستراتيجية الرئيسية)

١. إصدار قانون الجمارك الجديد ليساير الممارسات العالمية في مجال التجارة الدولية، وبما يضمن سهولة وسرعة الإفراج عن البضائع وتشديد العقوبات على المخالفين والمتهربين لردعهم. **تم**
٢. الإسراع في تعميم منظومة النافذة الواحدة بالموائى والمنافذ بهدف تبسيط الإجراءات وتخفيض تكلفة العملية الاستيرادية والتصديرية. **تم (٩٧% الواردات - ٩٣% الصادرات)**
٣. تطوير البنية التحتية التكنولوجية بما يضمن الربط بين المنافذ الجمركية وبعضها ويمكنه الإجراءات الجمركية لتقليل زمن الإفراج وتوحيد المعاملة الجمركية بالمنافذ المختلفة. **تم وجارى**
٤. تنمية القدرات البشرية والتوسع في الانتداب والنقل والتدريب. **تم وجارى**
٥. استكمال الإجراءات اللازمة لإعادة هيكلة المصلحة واستخدام التقنيات الحديثة في حوكمة المنافذ من أجهزة فحص بالأشعة، كاميرات مراقبة، وأجهزة تتبع إلكتروني والأقفال الإلكترونية الذكية في البضائع المنقولة بنظام الترانزيت. **تم وجارى**
٦. إعداد صيغة نهائية لاستراتيجية تطوير مصلحة الجمارك (برامج التطوير) ٢٠٢٠ / ٢٠٢٢ **تم**

التعاون الدولي مع الجمارك الإيطالية

مجالات التعاون مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة الأوروبية والتعومة مع الجمارك الإيطالية لرفع قدرات العاملين بالجمارك المصرية تتمثل في خمسة مجالات: (وضع الأنظمة الإجرائية والكتيبات الإرشادية - وضع سياسات للموارد البشرية للجمارك المصرية - برنامج التشغيل الاقتصادي المعتمد - التفتيش على البعثات و تحليلها للعاملين بإدارات مكافحة المخاطر و تكنولوجيا المعلومات وإعادة هندسة الإجراءات - وحدات مكافحة التهريب) بهدف خلق إطار عمل لإجراءات جمركية حديثة لمجتمع التجارة بما يشمل الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال التنسيق المتدرج بين التشريعات و اللوائح و الممارسات الجمركية المصرية مع المعايير و اللوائح و أفضل الممارسات الدولية.

التعاون مع البنك الدولي

- يهدف المشروع لدعم الحكومة المصرية في تحسين ممارسات تيسير التجارة لأنشطة الاستيراد والتصدير والتجارة عبر الحدود ، من خلال تبسيط الإجراءات وزيادة الشفافية لتقليل الأعباء الإدارية ومتطلبات الامتثال للقطاع الخاص ، وتسهيل وصوله إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.
- مشروع تعزيز وصول مصر للأسواق العالمية
- ١- تحسين الإجراءات التنظيمية (دراسة زمن الإفراج - تعزيز ادارة المخاطر المنسقة)
- ٢- تنفيذ الدعم لمشروع تيسير التجارة (مراجعة اللائحة التنفيذية - دعم اللجنة الوطنية لتيسير التجارة وفقا للضرورة - المساعدة في صياغة استراتيجية تيسير التجارة الوطنية)
- ٣- دعم تنفيذ بوابة معلومات للتجارة الوطنية

مشروع التعاقد مع عدد (١٠٠٠) من حملة المؤهلات العليا

- صدر بتاريخ ٢٠٢١/٧/٢٥ الإعلان رقم (١) لسنة ٢٠٢١ بشأن حاجة مصلحة الجمارك المصرية بوزارة المالية للتعاقد مع عدد ١٠٠٠ من حملة المؤهلات العليا ويمتد الإعلان لمدة شهر.
- تم نشر الإعلان على موقع وزارة المالية وعلى موقع بوابة الوظائف الحكومية وذلك عن طريق الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.
- سوف يتم اتخاذ ذات الآلية والإجراءات التي تمت بمسابقة مصلحة الضرائب المصرية.

الخطة الاستراتيجية ٢٠٢١ - ٢٠٢٣ وتطوير الهيكل التنظيمي

- تتضمن ٧ محاور للتطوير (محور الإطار التشريعي - محور الموارد البشرية - محور نظم و إجراءات العمل - محور بنية العمل المادية و التجهيزات - محور التحول الرقمي و الميكنة - محور الشراكات الاستراتيجية - محور الإعلام و التواصل). ويتم متابعه تنفيذ البرامج الخاصة بكل محور.
- تم اعداد هيكل تنظيمي جديد للمصلحة وجارى تفعيله

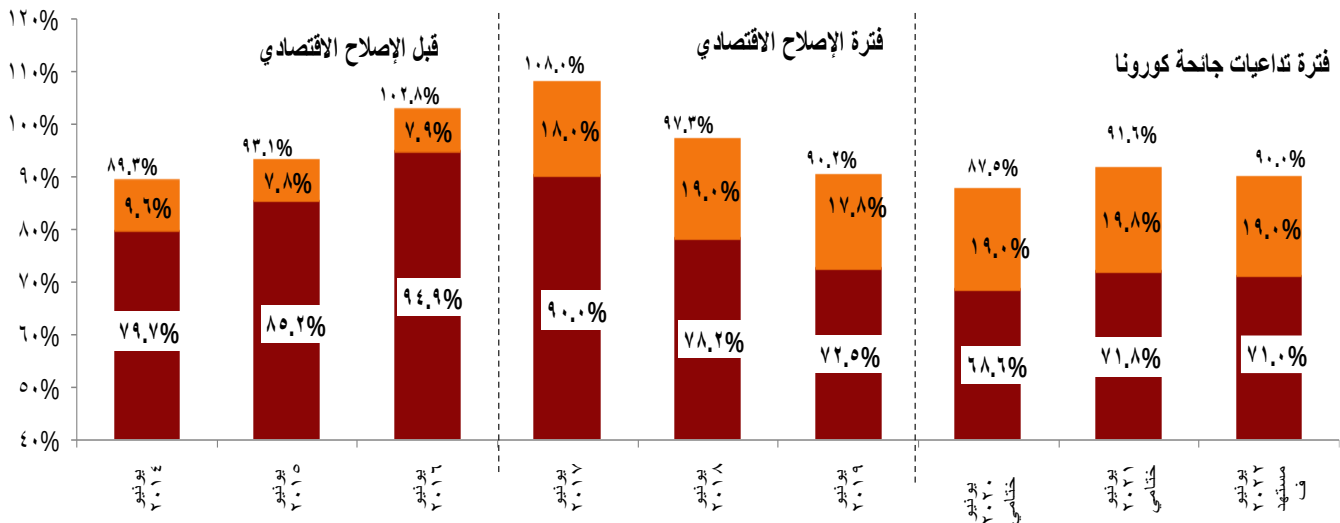
منظومة «النافذة الواحدة» بالجمارك

تقوم وزارة المالية بالعديد من الإجراءات لتعظيم الموارد العامة وزيادة كفاءة التحصيل، حيث تم تفعيل منظومة «النافذة الواحدة» بالجمارك التي تهدف إلى تبسيط وميكنة الإجراءات والتيسير على مجتمع الأعمال، على النحو الذي يُساعد في تحفيز مناخ الاستثمار، وتعظيم القدرات الإنتاجية، وتوسيع القاعدة التصديرية، وتسهيل حركة التجارة الداخلية والخارجية. حيث أسهم استحداث المراكز اللوجستية بالمنافذ الجمركية والتعامل عبر منصة «نافذة» في خفض متوسط زمن الإفراج السنوي إلى ٣,٩ يوم بالموانئ البحرية خلال عام ٢٠٢١ بدلاً من ٦,٥ يوم بميناء غرب بورسعيد، و٦,٤ يوم بميناء شرق بورسعيد، قبل تطبيق «نافذة»، كما أنه مع بداية التطبيق الإلزامي لنظام التسجيل المسبق للشحنات «ACI» انخفض متوسط زمن الإفراج الجمركي بالموانئ البحرية إلى ٢,٩ يوم؛ مما يساعد في تسهيل حركة التجارة الداخلية والخارجية

٢. مستهدفات العجز الكلي والدين على المدى المتوسط

إجمالي دين أجهزة الموازنة (نسبة إلى الناتج المحلي)

الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة ■ الدين الخارجي الذي تخدمه وزارة المالية ■



تعمل وزارة المالية على إستكمال إجراءات إصلاح المالية العامة وتحقيق الضبط المالي ووضع العجز الكلي والدين العام في مسار نزولي مستدام من خلال إصلاحات على جانب الإنفاق العام تهدف إلى تحسين نظم إدارة المالية العامة وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح زيادة الإنتاجية وفرص التشغيل والاستغلال الأمثل للموارد، وزيادة القدرة الإنتاجية للمواطنين بزيادة الإنفاق على التعليم والصحة وزيادة الإستثمارات الموجهة لتطوير البنية التحتية وتحسين مستوى الخدمات العامة وإدخال نظم الميكنة الحديثة والإستثمار في الإقتصاد الأخضر مما يساعد على ترشيد وتحسين إدارة المال العام ويساهم في تقديم خدمات أفضل للمواطنين إلى جانب الإجراءات الأخرى التي تستهدفها وزارة المالية لتعظيم الموارد العامة

وتوسيع القاعدة الضريبية وزيادة كفاءة التحصيل بما يسمح بإيجاد مساحة مالية لتوجيه الإنفاق المخصص للتنمية وزيادة كفاءة برامج الحماية الإجتماعية.

وفي هذا الإطار يستهدف الإطار المالي متوسط المدى ما يلي:

١. خفض العجز الكلي إلى نحو ٥,١٪ في عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وأن يصل الدين إلى نحو ٨٠٪ في يونيو ٢٠٢٦.
٢. إطالة عمر الدين الحكومي ليقرب من ٥ سنوات في المدى المتوسط بدلا من ٣,٤ شهور حاليا مما يتطلب استمرار التوسع في اصدار السندات الحكومية المتنوعة طويلة الاجل (يتطلب زيادة الطلب عليها) واستهداف أدوات دين جديدة لتوسيع قاعدة المستثمرين وجذب سيولة إضافية لسوق الأوراق المالية الحكومية.
٣. استمرار جهود خفض تكلفة الاقتراض وخدمة الدين الحكومي لتصل فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة الى ٦-٦,٥٪ من الناتج المحلي خلال عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بما يقلل نسبة الفوائد لإجمالي مصروفات الموازنة الى نحو ٢٥٪.

٣. الاقتصاد العالمي والإقليمي أهم الافتراضات الاقتصادية

● الاقتصاد العالمي

أن الاقتصاد العالمي قد بدأ بالفعل في التعافي بعد فترة "الإغلاق العام الكبير"، إلا أنه مازال يواجه تداعيات جائحة كورونا خاصة مع وجود موجات عدوى من الفيروس وظهور سلالات متحورة جديدة. ومن المتوقع أن يبلغ النمو العالمي ٥,٩٪ في عام ٢٠٢١ حسب عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير "آفاق النمو العالمي" لصندوق النقد الدولي، مقابل ٣,١٪ عام ٢٠٢٠، ولكنه أقل بمقدار ٠,١ نقطة مئوية عن تقديرات يوليو ٢٠٢١ في ضوء خفض المتعلق بالإقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء نتيجة لتأثر سلاسل الإنتاج المتعلقة بندرة السلع الأولية، خاصة تأثر قطاع الصناعة التحويلية (في حين لم تتأثر بشكل ملحوظ الدول المصدرة للسلع الأولية بسبب تزايد أسعار تلك السلع). كما جاءت الإرتفاعات التي شهدتها الأسعار العالمية متأثرة بعدم إتساق الطلب العالمي مع العرض العالمي (في ضوء تحوط الشركات من رفع الإنتاجية في عام ٢٠٢١ مستندة على النتائج الضعيفة المحققة في عام ٢٠٢٠ في حين جاء الطلب أعلى من تصورات الشركات)، كما إرتفعت أسعار المواد البترولية نتيجة لتزايد الطلب العالمي وجاءت أيضاً زيادات أسعار السلع الغذائية مدفوعة بتزايد تكاليف النقل وزيادة أسعار الأسمدة، وندرة الإنتاج في ظل التغيرات المناخية. حيث أدت كل تلك العوامل التي دفعت الأسعار للإرتفاع إلى ضياع فرص للتحفيز النقدي وتآكل الحيز المالي وتزايد أعباء المديونيات للعديد من الدول مما دفع الأمر إلى وجود خفض كلي في حجم الإنتاجية.

كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتراجع النمو العالمي في المدى المتوسط ليصل إلى نحو ٣,٣٪ فقط في عام ٢٠٢٦ (باستثناء الدول المتقدمة والتي من المتوقع أن تفوق معدلات النمو لديها ما قبل الجائحة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بفضل التدابير التي تتخذها لزيادة الإنتاجية) بينما يرجع انخفاض المتوقع في النمو العالمي متوسط المدى في الأساس في ضوء توقع استمرار خسائر الناتج في مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بسبب الوتيرة الأبطأ في نشر- اللقاحات والفرص الأقل لدعم الإنتاجية بتلك الدول مقارنة بالوضع في الاقتصادات المتقدمة.

البيان	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
الاقتصاد العالمي								
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٢,٨	-٣,١	٥,٩	٤,٩	٣,٦	٣,٤	٣,٣	٣,٣
معدل التضخم (%)	٣,٥	٣,٢	٤,٣	٣,٨	٣,٣	٣,٢	٣,٢	٣,١
معدل نمو التجارة في السلع والخدمات (%)	٠,٩	-٨,٢	٩,٧	٦,٧	٤,٥	٣,٨	٣,٦	٣,٦
الدول المتقدمة								
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	١,٧	-٤,٥	٥,٢	٤,٥	٢,٢	١,٧	١,٦	١,٦
معدل التضخم (%)	١,٤	٠,٧	٢,٨	٢,٣	١,٩	٢,٠	٢,٠	١,٩
منطقة اليورو								
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	١,٥	-٦,٣	٥,٠	٤,٣	٢,٠	١,٦	١,٤	١,٤
معدل التضخم (%)	١,٢	٠,٣	٢,٢	١,٧	١,٤	١,٥	١,٦	١,٧
الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية								
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣,٧	-٢,١	٦,٤	٥,١	٤,٦	٤,٥	٤,٤	٤,٤
معدل التضخم (%)	٥,١	٥,١	٥,٥	٤,٩	٤,٣	٤,١	٤,٠	٣,٩
آسيا النامية والناشئة								
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٥,٤	-٠,٩	٧,٢	٦,٣	٥,٧	٥,٦	٥,٤	٥,٣
معدل التضخم (%)	٣,٣	٣,١	٢,٣	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى								
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	١,٥	-٢,٨	٤,١	٤,١	٤,١	٣,٨	٣,٦	٣,٧
معدل التضخم (%)	٧,٣	١٠,١	١١,٧	٨,٥	٧,١	٦,٦	٦,٤	٦,٤
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى								
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣,١	-١,٧	٣,٧	٣,٨	٤,١	٤,٠	٤,١	٤,٢
معدل التضخم (%)	٨,٢	١٠,٣	١٠,٧	٨,٦	٧,١	٦,٧	٦,٤	٦,٤

المصدر: صندوق النقد الدولي، بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر ٢٠٢١

وستظل الأولوية خلال المرحلة المقبلة في إتاحة اللقاحات على مستوى العالم، وقيام كل دولة على المستوى الوطني بتطبيق مزيج من السياسات النقدية والمالية حسب ظروف كل دولة بهدف زيادة النمو الإقتصادي وخلق فرص العمل. وعلى الصعيد النقدي، فسيطلب الأمر تحقيق التوازن بين معالجة انحراف التضخم عن المستهدفات ودعم التعافي الإقتصادي. وحيث ان ارتفاع معدلات التضخم من المقدرة ان تكون مؤقتة في كثير من دول العالم لأن أسباب التضخم تتعلق في الأساس بتأثر سلاسل الإنتاج وليست زيادة حجم الإنتاجية، ولكن لا بد أن تكون البنوك المركزية حذرة ومستعدة في نفس الوقت لاتخاذ سياسات تحافظ على معدلات التضخم في حال إنحرافه عن المستهدفات المقررة. اما على صعيد المالية العامة، فإنه في ظل محدودية الحيز المالي بكثير من الدول سيطلب الأمر أن يظل الإنفاق على الرعاية الصحية علي رأس الأولويات مع اعادة ترتيب اولويات الانفاق العام لصالح الفئات والقطاعات الأكثر تضرراً من الجائحة، كما أنه في ظل تزايد المدينيوات بالعديد من الدول نتيجة لتزايد الأسعار العالمية وتزايد اسعار الفائدة للتصدي للتضخم، فيجب أن يصاحب الأمر مخطط متوسط المدى للإصلاح المالي لتعزيز الموارد وزيادة كفاءة الإنفاق العام.

• الاقتصاد الإقليمي (منطقة الشرق الأوسط)

تشير التوقعات إلى تحقيق نمو الناتج المحلي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى حوالي ٤,١٪ خلال عامي ٢٠٢١، و٢٠٢٢ بعد ما شهدته من انكماش حاد العام الماضي بلغ نحو -٢,٨٪. بالرغم من ذلك فإن التعافي مازال يحيطه عدد من المخاطر ليست بمنتهى عن باقي دول العالم كمايلي:

- **ظهور موجة جديدة** من الجائحة تلحق الضرر بالبلدان التي تركزت تقدما ضعيفا في عمليات التلقيح. فالبلدان منخفضة الدخل والدول الهشة والمتأثرة بالصراعات تعتمد في الوقت الراهن على المبادرات متعددة الأطراف من أجل الحصول على اللقاحات ولا تزال متأخرة عن الركب.
- **تصاعد التضخم مع تراجع الحيز المالي**: فارتفاع التضخم يقلص الحيز المتاح من السياسة النقدية، مما يزيد التحديات التي يفرضها ضيق الحيز المالي. وإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع أسعار الغذاء يزيد مخاطر الأمن الغذائي، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل والدول الهشة والمتأثرة بالصراعات.
- **تزايد عدم المساواة**: تعرضت العمالة الأقل مهارة والشباب والنساء والعمالة المهاجرة لأشد الضرر من جراء الجائحة، وكذلك الشركات الصغيرة.
- **تحقيق استقرار الدين**: أدت زيادة نسب الدين في عام ٢٠٢٠ إلى تردي توقعات استقرار الدين في بعض البلدان، ولا سيما إذا زاد أمد تحقق التعافي، وارتفعت أسعار الفائدة، وتأخر تنفيذ الإصلاح المالي.
- **الاستعداد لمرحلة جديدة بالاستثمار في التعافي التحويلي**: أتاححت الأزمة بارقة أمل بالانتقال إلى نموذج إنمائي يؤدي إلى تحقيق نمو أكثر خضرة يتسم بالصلابة والاستدامة والاحتوائية
- **الإهتمام بالصحة، والتعليم، وتوسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي**. وعلى مسار موازي، فإن إجراء إعادة تقييم شاملة لمؤسسات المملوكة للدولة ونظم حوكمتها، إلى جانب إجراء إصلاحات لتعزيز التنافسية، يشكلان أهمية بالغة لتحديد طبيعة المخاطر على المالية العامة والحد منها مع تشجيع الابتكار والنمو في القطاع الخاص.
- **الاستفادة من الاتجاهات العالمية: توسيع نطاق التكنولوجيات الرقمية**، التي كانت عاملا أساسيا في الاستجابة لمواجهة الأزمة،
- **معالجة قضايا المناخ**: الاستثمار في التكنولوجيا القادرة على تحمل تقلبات المناخ للتصدي لأزمة وجودية وخلق فرص العمل الجديدة سيتطلب تحركا عاجلا على مستوى السياسات وتعاوننا على الصعيد الإقليمي.

سابعاً: المخاطر المالية خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٢

- كانت الصدمة التي لحقت بالاقتصاد العالمي من جائحة COVID-١٩ سريعة وشديدة وأسفرت عن انخفاض الإنتاجية ومعدلات النمو وانهيار أسواق المال و البورصات العالمية وزيادة معدلات البطالة.
- وقد أدى ذلك إلى انخفاض عوامل النمو الرئيسية مثل الاستهلاك والإنفاق الرأسمالي والصادرات وذلك يشكل خطر قد يؤثر سلباً على أداء الإقتصاديات المتقدمة والناشئة على حد سواء.
- وفي ضوء الاحتياجات التمويلية الكبيرة للعديد من البلدان، قد تواجه العديد من الأسواق الناشئة تحديات تمويلية.
- يشكل احتمال تغير الافتراضات الإقتصادية الداخلية والخارجية القائمة عليها الموازنة أحد أهم مصادر المخاطر المالية، لذا فقد تم إعداد الافتراضات الاقتصادية الرئيسية لموازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بشكل حذر وبما يضمن التحوط والقدرة على مواجهة أية إنحرافات عن التقديرات المستهدفة، ولكن المستهدفات المالية قد تتأثر بوجود تغيرات كبيرة في الافتراضات التالية:



١. معدلات النمو:

يعد معدل النمو أحد أهم الافتراضات الرئيسية التي تبنى عليها العديد من بنود الموازنة العامة مثل تقديرات الإيرادات الضريبية والجمركية والإيرادات الأخرى. وبالتالي فخطر تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي عن المعدلات المقدرة في الموازنة العامة سواء كان ناتجاً عن أسباب محلية أو لتباطؤ معدلات نمو الإقتصاد العالمي قد يؤثر سلباً على أداء النشاط الإقتصادي مما له من أثر مباشر على تغيير المستهدفات المالية مثل مستهدف العجز الكلي والفائض الأولي وبالتالي مستهدفات الدين العام.

وقد بلغ معدل نمو الإقتصاد العالمي نحو ٥,٩٪ في عام ٢٠٢١، ومن المقدر ان يستمر التعافي الإقتصادي إلى نحو ٤,٩٪ بنهاية العام الحالي ٢٠٢٢، بعد أن كان قد حقق إنكماشاً بلغ -٣,١٪ في عام ٢٠٢٠، وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي.

وهو ما قد ينعكس إيجابياً على أداء الموازنة العامة ومعدلات نمو النشاط الإقتصادي خلال العام المالي ٢٢/٢١ خاصا في حالة إستمرار تعافى الاقتصاد العالمي مقارنة بالعام السابق.

٢. التجارة العالمية:

وفي نفس السياق، من المتوقع أن تتراوح معدلات نمو التجارة العالمية ما بين ٩,٧٪ في ٢٠٢١ و ٦,٧٪ في ٢٠٢٢، مقارنةً بإنكماش بلغ -٨,٢٪ في عام ٢٠٢٠ استناداً بأحدث التوقعات من صندوق النقد الدولي المصدرة في أكتوبر ٢٠٢١. وهو ما يتوقع أن يؤثر على حصيللة الإيرادات العامة خاصة المتحصلات من كل من قناة السويس، والضرائب الجمركية، والضرائب على الواردات. ويقدر الأثر المالي السلبي لكل انخفاض (ارتفاع) بمقدار ١٪ في نمو التجارة العالمية على اجمالي ما يؤول للخزانة العامة من إيرادات قناة السويس بنحو ٢٪ انخفاض (ارتفاع).

٣. سعر الصرف:

يؤدي أى تحرك في سعر الصرف (صعودا او هبوطا) أثناء تنفيذ الموازنة مقارنة بتقديرات سعر الصرف المفترضة عند إعداد الموازنة إلى مخاطر إيجابية/ أو سلبية على عدة بنود أساسية في الموازنة العامة للدولة على جانب الإيرادات والمصروفات مثل حصيللة الجمارك والتجارة الدولية وبند دعم المواد البترولية والسلع الغذائية وحصيللة الضرائب على القيم المضافة على السلع المستوردة.

٤. أسعار الفائدة:

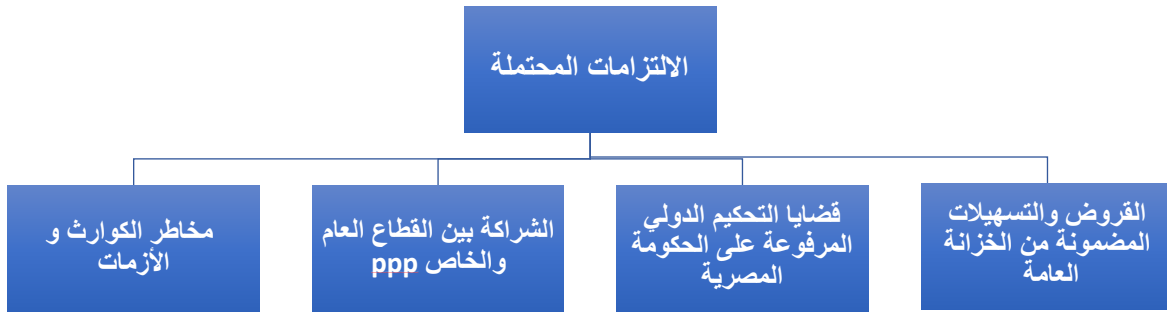
مع تزايد التوقعات العالمية بارتفاع التضخم وانعكاس ذلك في ارتفاع عوائد الأذون والسندات في الأسواق العالمية فمن المهم توضيح أن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية بنحو ١٠٠ نقطة مئوية (١٪) مقارنة بما هو مستهدف بمشروع الموازنة سيكون له تأثيراً سلبياً على عجز الموازنة وذلك نتيجة زيادة (انخفاض) فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة العامة بنحو ٢٥-٣٠ مليار جنيه سنوياً.

٥. الأسعار العالمية للنفط:

تجدر الإشارة الى أنه وفقاً للإفتراضات الإقتصادية لوزارة المالية فإن متوسط سعر برميل برنت/ (دولار / برميل) بموازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ يقدر بنحو ٦٠ دولار للبرميل. إلا أنه في حالة ارتفاع (انخفاض) سعر النفط العالمي ليفوق الافتراضات المتوقعة بنحو ١ دولار/برميل سيؤدي ذلك إلى تدهور (تحسن) صافي العلاقة مع الخزانة وبالتالي العجز الكلي لمستهدف.

الالتزامات المحتملة وأهم مكوناتها

- في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، تحرص وزارة المالية على تقوية مؤسساتها لإدارة المخاطر المالية والتي من أهمها الالتزامات المحتملة، والتي تتألف من مجموعة متنوعة من المصادر، مثل الضمانات الحكومية والمطالبات القانونية المرتبطة بالدعاوى القضائية المرفوعة ضد الدولة والتوسع المخطط في إقامة شركات بين القطاعين العام والخاص. وتهتم وزارة المالية بدراسة وتحليل طبيعة تلك الالتزامات المحتملة التي قد تتعرض لها المالية العامة بشكل دوري، لما لها من أهمية وأثر كبير قد يهدد المالية العامة في الفترة الحالية وإمكانية استقرار الأوضاع المالية في المستقبل.



١. التعويضات المحتملة لسدادها لتسوية قضايا التحكيم الدولي

قد تضطر الخزينة العامة لسداد تعويضات نتيجة الفصل في قضايا التحكيم المرفوعة على الحكومة المصرية أو تسويتها ودياً، ويدرج عند اعداد الموازنة العامة للدولة مخصص للطوارئ تحسباً للمخاطر التي قد تتعرض لها المالية العامة اثناء العام. وبالرغم من وجود بعض قضايا التحكيم الدولي مقامة ضد جمهورية مصر العربية متداولة حالياً طرف عدد من الجهات المختلفة، إلا أنه خلال الخمس سنوات الماضية قد انتهى النزاع في معظمها لصالح الدولة المصرية. وهو ما يشير إلى أن احتمالات اضطرار الحكومة لسداد تعويضات تعتبر منخفضة وذلك في ضوء عدد القضايا التي صدر لها أحكام في صالح الدولة المصرية في السنوات السابقة.

٢. مخاطر مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص

هناك التزامات محتملة يمكن أن تتعرض لها المالية العامة تنشأ عن المخاطر ذات العلاقة بمشاريع PPP، ولكن هذه المخاطر تعد ضئيلة جداً نظراً لعدم وجود مشروعات شراكة عديدة في الوقت الراهن.

مرفقات

لتحميل الجداول التفصيلية في صورة قابلة للنسخ انقر على الرابط التالى:

Detailed tables in machine readable format could be accessed through the following link:

<https://mof.gov.eg/files/d0bde•f•-Vdbb-llec-aa7V-efe33d3•cf•o.xlsx>

ملخص المعاملات الرئيسية للموازنة العامة للفترة يوليو-ديسمبر ٢٠٢٢/٢٠٢١

(مليون جنيه)

٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	
يوليو-ديسمبر	يوليو-ديسمبر	
٤٩٩,٦٣٩	٤٥٢,٩٠١	إجمالي الإيرادات
٣٨٦,٨٥١	٣٣٤,٢٩٦	الإيرادات الضريبية
١١٩,٨٨٢	١١٤,٥٣٢	الضريبة على الدخل
٥٠,٦٣٧	٣٢,١٠٧	الضرائب على الممتلكات
١٩٥,٧٦٣	١٧١,٠٥٩	ضريبة القيمة المضافة
٢٠,٥٦٩	١٦,٥٩٨	الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك)
--	--	ضرائب أخرى
١١٢,٧٨٨	١١٨,٦٠٦	الإيرادات غير الضريبية
٥٨	٤٠٠	المنح
٢١	٢٦٩	من حكومات أجنبية
٢٩	١٠٦	من منظمات دولية
٨	٢٥	من جهات حكومية
١١٢,٧٣٠	١١٨,٢٠٦	إيرادات أخرى
٣٨,٨٧١	٢٩,١٥٨	عوائد الملكية
٣٣,٤٦٥	٢٦,٠٩٥	حصيلة بيع السلع والخدمات
٦٧٦	٨٣٧	تعويضات وغرامات
٤٥٦	٥١٢	تحويلات اختيارية
٣٩,٢٦٢	٦١,٦٠٣	أخرى
٧٨٥,٧٨٣	٦٨١,١٨٤	إجمالي المصروفات
١٧٦,٧٣٥	١٦٠,٠٥٢	الأجور و تعويضات العاملين
٣٩,٩٥١	٢٨,٢٠٤	شراء السلع والخدمات
٢٨٨,٣٦١	٢٤٥,٧١٠	الفوائد
١٣٥,٦٠٧	٩٩,٩٧٧	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
٥٢,١٦٤	٤٥,٢١٨	المصروفات الأخرى
٩٢,٩٦٥	١٠٢,٠٢٣	شراء أصول غير مالية (الاستثمارات)
٢٨٦,١٤٤-	٢٢٨,٢٨٣-	الميزان النقدي
١,٠١٥-	٣,٤٥٩	صافي حيازة الأصول المالية
٢٨٥,١٣٠-	٢٣١,٧٤٢-	الميزان الكلي
		<u>ملاحظات</u>
٤,٠-	٣,٦-	الميزان الكلي/ الناتج المحلي الإجمالي (%)
٠,٠٥	٠,٢	الميزان الأولي/ الناتج المحلي الإجمالي (%)
٧,٠	٧,١	الإيرادات/ الناتج المحلي الإجمالي (%)
١١,٠	١٠,٦	المصروفات/ الناتج المحلي الإجمالي (%)

المصدر: وزارة المالية.

هيكل الإيرادات العامة للفترة يوليو-ديسمبر ٢٠٢٢/٢٠٢١ (الإيرادات الضريبية)

٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	
يوليو-ديسمبر	يوليو-ديسمبر	
٤٩٩,٦٣٩	٤٥٢,٩٠١	إجمالي الإيرادات
٣٨٦,٨٥١	٣٣٤,٢٩٦	الإيرادات الضريبية
١١٩,٨٨٢	١١٤,٥٣٢	الضريبة على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية ومنها
٣٥,٢٣٢	٣٢,١٠٤	ضرائب على الدخل من التوظيف
١٦,٨٧٦	١٥,٤٢٧	ضرائب على الدخل بخلاف التوظيف
٢٨٧	٢١١	ضرائب على الأرباح الرأسمالية
٦٧,٤٨٧	٦٦,٧٩٠	الضريبة على أرباح شركات الأموال
٥٠,٦٣٧	٣٢,١٠٧	الضرائب على الممتلكات
٢,٦٩٤	٢١٠١	ضرائب دورية على الممتلكات
١٢	١٦	ضريبة الأراضي
٢٦٨٢	٢٠٨٥	ضريبة المباني
٤٤,٠٤٥	٢٥,٤٦١	ضريبة على العمليات المالية التجارية والرأسمالية
٣,٨٩٨	٤,٥٤٥	ضرائب ورسوم على السيارات
١٩٥,٧٦٣	١٧١,٠٥٩	ضريبة القيمة المضافة، ومنها
٩٢,١٨٣	٨١,٤٧٢	الضريبة العامة على المبيعات
٣٣,٣٢٣	٣١,٦٨٠	سلع محلية
٥٨,٨٦٠	٤٩,٧٩٢	سلع مستوردة
٢٤,٥٧٥	٢٠,٨١٠	ضريبة المبيعات على الخدمات
٥٦,٤٦٣	٥٠,٨٦١	ضرائب على سلع جدول رقم "١" محلية
٧٩٤	٦٦١	ضرائب على الخدمات الخاصة
٩,٠٨١	٨,٣١٥	ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات)
٢٠,٥٦٩	١٦,٥٩٨	الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) ومنها
٢٠,١٢٧	١٦,٠٦٣	ضرائب جمركية قياسية
--	--	ضرائب أخرى

المصدر: وزارة المالية

هيكل الإيرادات العامة للفترة يوليو-ديسمبر ٢٠٢٢/٢٠٢١
(الإيرادات غير الضريبية)

٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	
يوليو-ديسمبر	يوليو-ديسمبر	
٥٨	٤٠٠	المنح
٢١	٢٦٩	منح من حكومات أجنبية
٢٩	١٠٦	منح من منظمات دولية
٨	٢٥	أخرى
١١٢,٧٣٠	١١٨,٢٠٦	إيرادات أخرى
٣٨,٨٧١	٢٩,١٥٨	عوائد الملكية ومنها:
٣,٥٤٩	٢,٥٩٣	الفوائد المحصلة ومنها:
٢,٦٧٥	٢,٤٣٥	على إعادة الإقراض (تشمل فوائد القروض الخارجية المعاد أقراضها من الخزانة العامة)
٣٢,٣٠٦	٢٥,٢٠٨	أرباح الأسهم
٣,٠١٧	٧٠٨	عائد الإيجارات
٣٣,٤٦٥	٢٦,٠٩٥	حصيلة بيع السلع والخدمات ومنها:
٣٣,٤٣٨	٢٦,٠٧٤	إيرادات الخدمات، ومنها:
٢٧,٠٤٠	٢٠,٧٥٣	موارد جارية من الصناديق والحسابات الخاصة
٦٧٦	٨٣٧	تعويضات وغرامات
٤٥٦	٥١٢	التحويلات الاختيارية
٤١٨	٣٦٣	جارية
٣٩	١٤٩	رأسمالية
٣٩,٢٦٢	٦١,٦٠٣	إيرادات متنوعة

المصدر: وزارة المالية

هيكل المصروفات العامة للفترة يوليو-ديسمبر ٢٠٢٢/٢٠٢١

٢٠٢٢/٢٠٢١ يوليو-ديسمبر	٢٠٢١/٢٠٢٠ يوليو-ديسمبر	
٧٨٥,٧٨٣	٦٨١,١٨٤	المصروفات
١٧٦,٧٣٥	١٦٠,٠٥٢	الأجور والتعويضات للعاملين ومنها:
١٤٣,٤٤٦	١٣٠,٢٣٣	الاجور والبدايات النقدية والعينية
٤٦,١٠٢	٤٣,٥٤٥	الوظائف الدائمة
٣,٧٠١	٣,٣٤٩	الوظائف المؤقتة
٦٧,٨٢٣	٥٩,٣٩٨	المكافآت
١٥,٠٩٨	١٣,٥٩٠	بدلات نوعية
٦,٣٢٦	٦,١٦٢	مزايا نقدية
٤,٣٩٦	٤,١٨٩	المزايا العينية
٢٠,١٨٣	١٧,٦٠١	المزايا التأمينية
١٥,٥٠٧	١٣,٥٧٩	حصة الحكومة في صندوق التأمين الاجتماعي للحكومة
٤,٦٧٦	٤,٠٢٢	مزايا تأمينية أخرى
٣٩,٩٥١	٢٨,٢٠٤	شراء السلع والخدمات
٢٣,٧١٦	١٢,١٨٨	السلع ومنها
١٥,٨٦٥	٨,٣٣٨	المواد الخام
٢,٤٧٠	١,٢٨٨	وقود وزيت و قوى محرك للتشغيل
٣,٢١٥	١٤٠	مياه وانارة
١٥,٨٥٨	١٥,٠٣٢	الخدمات ومنها
٤,٣٥٧	٤,٦١١	نفقات الصيانة
٢,٣٣٣	١,٩٤٥	نفقات طبع ودوريات وحقوق تأليف
٢,٠٤١	٢,٠٤٥	نقل وانتقالات عامة
٥,٩٤٧	٥,١٩٤	نفقات خدمية متنوعة
٣٧٧	٩٨٤	أخرى

المصدر: وزارة المالية.

هيكل المصروفات العامة للفترة يوليو-ديسمبر ٢٠٢٢/٢٠٢١ - (تابع)

٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	
يوليو-ديسمبر	يوليو-ديسمبر	
٢٨٨,٣٦١	٢٤٥,٧١٠	الفوائد ومنها:
٢٣,٩٧٦	٢١,٥٩٨	فوائد خارجية
٢٦٣,٨٤٠	٢٢٣,٣٧٤	فوائد محلية (لغير الحكوميين)
٥٤٥	٧٣٨	فوائد محلية (لوحدة الحكومة العامة)
١٣٥,٦٠٧	٩٩,٩٧٧	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
٤١,٩٣١	٣٨,٧٢٠	الدعم ومنها:
٤٠,٦٠٦	٣٧,٧٤٨	لمؤسسات حكومية غير مالية، ومنها:
٢٦,٨٨٧	٢٩,٦٣١	دعم السلع التموينية
١,٣٢٤	٩٧٢	لمؤسسات مالية حكومية
٤,٠٧١	٥,٤٥٠	المنح
١٠٨	٢٦	للحكومات الأجنبية
٠,٢	٣٩	للمؤسسات الدولية
٣,٩٦٢	٥,٣٨٦	لجهات الحكومة العامة
٨٩,٠٢٥	٥٥,٢٣٣	مزايا اجتماعية ومنها:
٩,٥٣١	٨,٥٩٧	مزايا الأمان الإجتماعى
٧٣,٩٥٣	٤٢,٦٠٩	مساعداة اجتماعية
٥,٣٩١	٣,٩٠١	نفقات خدمية لغير العاملين
١٤٩	١٢٦	مزايا اجتماعية للعاملين
٥٢,١٦٤	٤٥,٢١٨	المصروفات الأخرى
٦,٧٢١	٣,٨٧٨	جارية ومنها:
٢٦٧	١٩٧	ضرائب ورسوم
٢٢	٢	اشتراكات
٦,٤٣٢	٣,٦٧٨	اخرى متنوعة
٤٥,٤٤٣	٤١,٣٤٠	المصروفات الأخرى الإجمالية والإحتياطيات العامة
٩٢,٩٦٥	١٠٢,٠٢٣	شراء أصول غير مالية (الاستثمارات)
٨٤,٠٥١	٩٥,٣٥٩	الأصول الثابتة
٨٣,٨٨٨	٩٥,٢٠٨	استثمار مباشر (شامل الرسوم الجمركية)
١٦٣	١٥١	نفقات إيرادية مؤجلة (تشغيل)
٣,٦٩٣	٣,٧٨٧	الأصول غير المنتجة
٥,٢٢١	٢,٨٧٧	أخرى

المصدر: وزارة المالية